

التقرير الإستراتيجي السوري

تقرير نصف شهري يصدر عن المرصد الاستراتيجي بلندن، ويرصد أهم ما يرد في المصادر الغربية حول التطورات السياسية والعسكرية والأمنية وما يتعلق بها من دراسات في مراكز الفكر الغربية

Strategy
WATCH



المرصد
الإستراتيجي

الاستخبارات الروسية تعمل على حل لغز سقوط
مقاتلاتها ومروحياتها الهجومية ... ص 8

هل هنالك تعاون أمريكي-روسي
لإضعاف تركيا؟ ... ص 11

التغيير الديمغرافي ضمانة الأسد
للفوز بدويلة علوية ... ص 17

تسريب وثائق رسمية للنظام السوري

أكد موقع "إنفوسيكوريتي" (13 أبريل 2016) أن مجموعة تطلق على نفسها اسم "مجموعة العدالة الإلكترونية" (Cyber Justice Team) قد أعلنت مسؤوليتها عن اختراق الشبكة الإلكترونية للنظام السوري وحصلت على وثائق يبلغ حجمها 43 غيغابايت.

وكانت عملية الاختراق قد وقعت في 6 أبريل، وتتضمن الوثائق المخترقة نحو 274,000 وثيقة من 55 موقع نصفها حكومي، تتعلق بوزارة المال والاقتصاد والنفط، فضلاً عن مواقع للقصر الجمهوري والقيادة القطرية لحزب البعث.

وأشارت المصادر إلى أن المواقع تعرضت لهجمات الاختراق منذ صباح السبت، ما دفع فريق عمل "الهيئة الوطنية لخدمات الشبكة" إلى إيقاف خدمات الاستضافة، وتوقيف جميع المواقع المخترقة، خشية إدخال بيانات ما ريثما تستعاد المواقع بشكل آمن. ورجحت المصادر أن تكون القرصنة "دولية" لكشف معلومات اقتصادية وسياسية من شأنها إحراج قيادة النظام في سوريا، بعد الفضائح التي كشفتها "وثائق بنما"، متوقعة تكون المعلومات التي نُقلت عن "سيرفات" النطاق الحكومي أخطر مما تم كشفه من قبل شركة "موساك فونسيكا" للخدمات القانونية عن شركات "الأوفشور" لِبشار الأسد وآل مخلوف.

ولدى تعقبها؛ أكدت شركة (Risk Based Security) أن المعلومات المخترقة قد تم تحميلها على موقع (Pastebin) برخصة من (MySQL) ولكن يتعين الحصول على كلمة السر قبل الدخول، وهو الأمر الذي لا يزال غير متاح حتى الآن.

الأسد وإيران و"حزب الله" يتبادلون الرسائل مع تل أبيب عبر موسكو

نقلت مواقع أمنية إسرائيلية عن السفير الروسي لدى تل أبيب، «ألكساندر شاين»، أن موسكو تقوم بنقل رسائل بين تل أبيب والنظام السوري بشأن إعادة جثمان الجاسوس الإسرائيلي «إيلي كوهين» من دمشق إلى إسرائيل، كما تقوم موسكو كذلك بنقل رسائل من إسرائيل لكل من إيران و"حزب الله" بشأن الطيار الإسرائيلي «رون أرا»، الذي فقد خلال حرب لبنان الأولى عام 1982.

وحرص «شاين» على طمأنة إسرائيل من التواجد الإيراني العسكري في سوريا، قائلاً: «نحن والإيرانيون نقاتل منظمات الجهاد العالمي، وهناك فراغ كبير تُرك في سوريا، والمنظمات الجهادية استغلته وأسست قواعد هناك، وعندما يتم القضاء على هذا الخطر، فلن يكون هناك مبرر لتواصل الوجود الإيراني والروسي بالحجم الحالي»، مشدداً على تفهم روسيا لإعلان «نتنياهو» بأن إسرائيل لن تنسحب من هضبة الجولان قائلاً: «نعي أن هذا الإعلان جاء لاعتبارات أمنية فقط، حيث تسود في سوريا حالة عدم استقرار وقتال متواصل».

وطمأن «شاين» إسرائيل من تداعيات تزويد روسيا إيران بمنظومة الدفاع الجوي S300 قائلاً: «كونوا على ثقة بأن هذه الصفقة لن تؤثر على ميزان القوى في المنطقة».

يأتي تسريب تلك الأنباء بالتزامن مع لقاء يعقد في العاصمة الروسية موسكو بين رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو والرئيس الروسي فلاديمير بوتين يوم الخميس 21 أبريل، ويتوقع أن تركز المباحثات حول الوضع في سوريا، وذلك بعد أيام قليلة من زيارة الجنرال «قاسم سليمان» قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني إلى العاصمة الروسية.

وأورد موقع (أن.آر.جي) الإلكتروني أن التنسيق بين الجيشين الإسرائيلي والروسي سيتصدر جدول أعمال مباحثات «نتنياهو» و«بوتين»، لا سيما بعد أن قامت روسيا وإسرائيل بتفعيل عمليات مشتركة في سوريا لتجنب أي سوء فهم بين الجانبين.

مفاوضات سرية حول سوريا خارج جنيف!

تتردد في الأروقة الأمنية روايات متباينة لوجود مفاوضات سورية خارج إطار المفاوضات الجارية في جنيف، حيث تبذل روسيا جهوداً كبيرة للتوصل إلى صيغة سياسية تحفظ مصالحها من جهة وتعزز سلطة النظام من جهة أخرى.

ومنذ أن طرح فراس طلاس مبادرته التي حظيت بدعم روسي؛ بدأت تلوح في الأفق ملامح مقترح حول تأسيس "مجلس عسكري" يمكن أن تكون مقدمة لتسوية سياسية في سوريا، حيث تشير المصادر إلى أن بعض الدول الأعضاء في المجموعة الدولية لدعم سوريا قد قطعت شوطاً في عملية تشكيل مجلس عسكري يكون العنوان العريض للتسوية الشاملة تحت إشراف واشنطن وموسكو، ويتضمن المقترح ضم قيادات من فصائل المعارضة إلى ضباط النظام الذي سيمثلون في المجلس بنسبة 70 بالمائة، وقد جرت مفاوضات فعلاً مع ضباط منشقين في تركيا والأردن حول هذا المقترح، وتم تداول "قوائم" بأسماء الضباط المرشحين لقيادة "المجلس العسكري" من الطرفين.

وظهرت في الآونة الأخيرة ملامح جديدة لهذا المشروع، حيث تم تسريب تفاصيل توافقات ضمنية بين روبرت مالي من جهة وبوبغدانوف من جهة أخرى حول صيغة "مجلس عسكري" يستوعب أكبر تمثيل ممكن عن الأطراف المقاتلة، وتحديد المهام التي تقوم بها مختلف الأطراف داخل هذا المجلس، وخاصة فيما يتعلق بالالتزام بوقف إطلاق النار، وشن عمليات مشتركة ضد التنظيمات "الإرهابية"، والمحافظة على وحدة الأراضي السورية.

وعلى إثر لقاءات مثيرة للجدل عقدها بوغدانوف مع بعض شخصيات المعارضة؛ وتردد حديث بعضهم عن إمكانية إنشاء "خط ثالث" يقف في مسافة واحدة بين المعارضة والنظام؛ أيدت موسكو مقترحاً تقدم به جهاد مقدسي للأمم المتحدة يتحدث عن خمس هيئات تشكل "مؤسسة كاملة للحكم الانتقالي"، وركز مقدسي على دور "المجلس الوطني العسكري"، موضحاً أنه "سيتم دمج الفصائل المسلحة الموافقة على الحل السياسي وغير المصنفة إرهابية. كما يتولى أيضاً محاربة الإرهاب". ذلك أن التفاهات الأمريكية والروسية تلتقي على أولوية هذه الترتيبات العسكرية للتفرغ لمحاربة "داعش".

ومثل هذا الطرح ما عاد مفاجئاً، ففي كل مرة تظهر صيغ ومقترحات هي أقرب إلى إدارة صراع على الحكم وقد أكد دي ميستورا مخاوف المعارضة من وجود توافقات خارجية فيما يتعلق بسير المفاوضات عندما تقدم بمبادرة تتضمن بقاء بشار الأسد، مع نقله بعض صلاحياته لثلاثة نواب يعينهم للشؤون العسكرية والأمنية والمالية، مقرأً في الوقت ذاته أن هذا المقترح أتاه "من خارج" الإطار التفاوضي الجاري، بما يعني أن ثمة ما يطبخ خارج المسار التفاوضي في جنيف، وأن التسوية قد تتولد عن صفقة وتفاهات في السر وليس عن مفاوضات.

وتعتقد بعض الجهات الأمنية أن التوافقات الأمريكية-الروسية ستتمخض في الفترة القادمة عن إذكاء المواجهة ضد تنظيم "داعش" في الرقة، وتوجيه المعارضة والنظام للتفرغ لمحاربة "المتطرفين" وتهدة الجهات بين الطرفين، إلا أن تعنت النظام والتصعيد الذي يشنه بدعم من إيران قد يفسد هذه التوافقات ويدفع نحو إنشاء مناطق آمنة وفرض الأمر الواقع، حيث شرعت بعض دول الجوار في تسكين اللاجئين في الداخل السوري وتوفير منطقة آمنة غير معلنة لهم تمهيداً لحالة تقسيم يمكن فرضها في حال فشلت الخطة الأمريكية-الروسية غير المعلنة.

هل هنالك تعاون أمريكي-روسي لإضعاف تركيا؟

نقل موقع "ديكا" (8 أبريل 2016) عن مصادر أمنية وجود حديث يدور بين الرئيس الأمريكي باراك أوباما ونظيره الروسي فلاديمير بوتين حول إمكانية إضعاف الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، حيث يشعر الطرفان أن أردوغان قد وضع نفسه في دائرة معارضة مخططاتهم في المنطقة، وخاصة فيما يتعلق بالتخلص من تنظيم "داعش" في سوريا والعراق. ورأى الموقع أنه من المثير للسخرية أن يتفق الطرفان الأمريكي والروسي على بقاء بشار في الفترة الحالية، بينما يعملان على تقويض حكم أردوغان الذي يعتبر أحد أبرز حلفاء أوباما وكان قد اتفقا سوية على رحيل بشار الأسد. ونقل الموقع عن مصادر أمنية قولها إن واشنطن وموسكو تعتبران أردوغان عقبة أمام هزيمة تنظيم الدولة، وذلك لعدة أسباب منها: معارضته تسليم الأكراد، ورفضه منحهم إقليم حكم ذاتي شمال سوريا، واستعداده لخوض مواجهات عسكرية معهم في حال مضت أمريكا وروسيا في دعمهم لتحقيق الحكم الذاتي. وأضاف المصدر أنه على إثر عودة رئيس الوزراء التركي أحمد داود أوغلو من المؤتمر النووي بواشنطن، عقد اجتماعاً طارئاً مع المسؤولين الأمنيين والعسكريين، وأخبرهم أن تركيا قد تمر بتحديات غير مسبوقة منذ 13 عاماً، وأن عليهم الاستعداد للأسوأ، خاصة فيما يتعلق بالملف الكردي. وكانت مصادر أمنية قد عبرت عن قلقها من إمكانية تدهور العلاقات بين أنقرة وموسكو بصورة أكبر إثر تدخل الطرفين في دعم الفرقاء المتخاصمين في مسألة نغورنو كرباخ، حيث تقف تركيا إلى جانب أذربيجان، بينما تقف روسيا إلى جانب أرمينيا في هذا النزاع الحدودي الممتد منذ 22 عاماً، حيث نشرت موسكو قواتها في أرمينيا على الحدود الشرقية مع تركيا وزجت بألوية مدرعة و فرق من القوات الخاصة ونشرت منظومات صاروخية من طراز (SS-26 Iskander) و (S-300V) و (SA-6)، فضلاً عن إرسال مقاتلات (MiG-29)، وذلك في الوقت الذي تحارب فيه حلفاء أنقرة من فصائل المعارضة على الحدود الجنوبية التركية مع سوريا، ويبدو أن الحشد العسكري الروسي في أرمينيا يشابه إلى حد كبير ما تركه الروس في قاعدة "حميميم" بعد إعلانهم الانسحاب الجزئي منها، وبذلك يصبح سلاح الجو التركي محصوراً بين منطقتي حظر طيران تفرضهما موسكو في أرمينيا وسوريا.

الاستخبارات الروسية تعمل على حل لغز سقوط مقاتلاتها ومروحياتها الهجومية

عزت وزارة الدفاع الروسية سقوط مروحياتها الهجومية من طراز (Mi-28N) والتي يطلق عليها اسم ('Havoc' Night Hunter) في حمص إلى خلل فني، مؤكدة أنه قد تم انتشار جثتي طاقمها. وكانت المروحية، التي دخلت الخدمة بدلاً عن النموذج السابق (Mi-24 'Hind') عام 2009، قد أقلعت من قاعدة الشعيرات 30 كم جنوب شرقي حمص في ساعة مبكرة من صباح 12 أبريل، وتحتوي على مدفعية (2A42 30 mm)، و تحمل نحو 480 كيلوجرام من الذخيرة، كما تحتوي على مضادات الدروع ('Spiral' AT-6)، وصواريخ جو-جو (AA-11 'Archer'). وقد شكل ذلك إخراجاً لروسيا التي قد صنعت حتى الآن 120 مروحية فقط، لكنها تعمل على تنفيذ تعاقدات خارجية لتصنيع نحو 500 مروحية بحلول عام 2018، مما دفع بوتين للاعتراف بأن العمليات العسكرية الروسية في سوريا قد كشفت عن بعض الخلل في تصنيع الأسلحة والذي ستعمل موسكو على تلافيه. وأصرت وزارة الدفاع على أن الحادث قد جاء نتيجة خلل فني، وأنها لم تتعرض لصاروخ أرض-جو، لكن مصادر غربية مطلعة أكدت أن سقوط المروحية الهجومية الروسية يعتبر الحادثة الرابعة خلال الأسابيع الأربعة الماضية، وقد تمت إسقاط جميع المروحيات بصواريخ أرض-جو المحمولة على الكتف. ويأتي تعميم وزارة الدفاع الروسية على السبب الحقيقي في سقوط هذه المقاتلات نتيجة التعاقدات التي أبرمتها مع دول عدة، حيث قدمت ضمانات أن المروحية المقاتلة تحتوي على منظومة (President-S) المضادة للصواريخ والتي توفر لها الحماية من المضادات الأرضية، كما أنها تحتوي على نظام إنذار وتشويش متطورين، مما يقيها من التعرض للمضادات المحمولة على الكتف، لكن الإخفاقات المتتالية للمروحية الروسية قد سببت إخراجاً كبيراً للروس.

وتواجه الاستخبارات العسكرية الروسية تحدياً كبيراً في تحديد طبيعة الصواريخ التي اسقطت أربع مروحيات في غضون شهر واحد، إذ إن استبدال منظومتي (Strela-2) و (Strela-3) في المروحيات السابقة بمنظومة ثالثة متطورة قد دفع الاستخبارات الروسية للترجيح أن إسقاط مروحياتها قد تم بصواريخ أمريكية متطورة لم توضع في الحساب، مما يمكن أن يؤدي إلى انخفاض كبير في قيمتها ويؤدي إلى فسخ العقود المبرمة بمئات الملايين. جدير بالذكر أن الصناعة العسكرية الجوية الروسية قد عانت من نكسات عدة في الأيام الماضية، حيث تم إسقاط مقاتلة (MIG-21) تابعة للنظام السوري في 12 مارس الماضي بصاروخ أرض-جو أطلقه مقاتلو "جيش النصر" في كفر نبوده، كما تم إسقاط مقاتلة (Sukhoi 22) في 5 أبريل بصاروخ (MANPAD) مطور، بالإضافة إلى إسقاط مقاتلة (Sukhoi 22) أخرى عقب إقلاعها من مطار الضمير بصاروخ (SA-7 Strela) يعمل على الأشعة تحت الحمراء مما يؤكد أن نظم الحماية في المقاتلات الروسية المتطورة لا تعمل بصورة جيدة.

موسكو تعمل على تشكيل تحالف بين الانفصاليين الأكراد واليسار المتطرف ضد تركيا

أشارت تقديرات نشرها معهد "ستراتفور" إلى أن أكبر جماعة كردية في تركيا تتطلع لتوسيع نشاطها ونفوذها، وقد تندفع باتجاه روسيا للحصول على المساعدة، حيث أنشأ حزب العمال الكردستاني، PKK، منظمة تجمع ميلشيات يسارية في البلاد في محاولة لتوسيع قدراته الذاتية وتوسيع قاعدة دعمه خارج المجتمع المؤيد للأكراد. ويقود المظلة الجديدة، المعروفة باسم الحركة الثورية المتحدة للشعوب (HBDH)، رئيس المجموعة اليسارية الأكثر تطرفاً في حزب العمال الكردستاني.

وأشار التقرير إلى أن الحركة قد حدت هدفها المعلن لتعزيز أجندتها السياسية التي تعارض الدولة التركية وحزب العدالة والتنمية الحاكم على وجه الخصوص، وذلك باستخدام الدعاية والهجمات الإرهابية، بما في ذلك استهداف المواطنين الأجانب، وليس هناك شك في أن موسكو سوف تختتم الفرصة التي تتيحها المظلة الانفصالية الجديدة للقيام بالتدخل في الشأن التركي مرة أخرى. وبدعمها لحزب العمال الكردستاني، فإن موسكو ترغب في إشغال تركيا بمشاكلها الداخلية وصرفها عن التدخل في مناطق نفوذ روسيا في أماكن أخرى في الشرق الأوسط.

وكانت حركة HBDH قد عقدت اجتماعها الأول في مدينة اللاذقية السورية، وهو اختيار له مغزى إذ تستخدم القوات العسكرية الروسية هذه المدينة التي تسيطر عليها الحكومة السورية قاعدة لعملياتها هناك. وبعدها أعلن التنظيم الجديد رسمياً في 12 من مارس عن تشكيله بهدف: "توحيد القوى الثورية التركية وتقويتها من أجل تعزيز النضال المسلح ضد الحكومة التركية".

كما أشار تقرير "ستراتفور" إلى أن جميع المجموعات التي وقعت على الائتلاف الجديد حتى الآن (وعددها 10) تقع في تركيا، ويركز التنظيم الجديد، تحديداً، على مناهضة حكومة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان وكذلك الدفاع عن مصالح الأكراد الأتراك، وفي الواقع، فإن عدداً من المجموعات داخل حركة HBDH تنتمي بالفعل إلى كتبية الحرية الأممية، وهي ائتلاف من ميلشيات يسارية تقاتل إلى جانب وحدات حماية الشعب الكردي في سوريا، وتضم هذه المجموعات أحزاباً شيوعية تركية مثل الحزب الشيوعي التركي والحزب الشيوعي اللينيني الماركسي، وقد سبق لها أن تقاسمت لسنوات معسكرات تدريبية مع حزب العمال الكردستاني.

وتوقع التقرير أن يبقى نشاط "الحركة الثورية المتحدة للشعوب" محصوراً في الفترة الحالية داخل الحدود التركية، حيث ستقسم أعمالها إلى أربعة "مناطق عمل" تتولى مسؤولية دعم الخطط الإرهابية للتنظيم. وقد افتتح التنظيم الجديد مراكز للخدمات اللوجيستية في شرق وجنوب شرق تركيا، إضافة إلى مكاتب "الدفاع عن النفس" في العديد من المدن. كما يحث التنظيم الزعماء السياسيين المحليين على الاستقالة، حتى يتسنى له السيطرة المباشرة على المناطق.

ومع ذلك، فإنه من الصعب معرفة مدى تطور الهيكل التنظيمي للحركة الثورية المتحدة للشعوب. فعلى سبيل المثال، نفذت خلال عطلة نهاية الأسبوع وهي الفترة التي تأسس فيه التنظيم الجديد جماعتان من داخل التنظيم هجومين منفصلين في أنقرة واسطنبول. ومع ذلك، لا يزال الأمر غامضاً بشأن ما إذا كان التخطيط لهذين الهجومين مركزياً من قبل "الحركة الثورية المتحدة للشعوب" أم نُفذاً بشكل مستقل.

ومع أن التنظيم الجديد تتولى قيادته جماعة كردية مسلحة (حزب العمال الكردستاني)، فإن إنشاء مثل هذه المظلة يمنح متنفساً جديداً للحركات الشيوعية التركية أيضاً، ولكن الخلافات الشخصية بين قادة الجماعة الماركسية والمسؤولين في التنظيم الجديد قد تحول دون التنسيق الوثيق بين الجانبين، وفقاً لتقديرات معهد "ستراتفور".

وأشار التقرير إلى أن روسيا ستحاول تشجيع المزيد من التعاون ما بين الأكراد الأتراك وميلشيات اليساريين، إضافة إلى تعزيز علاقتها مع المظلة الجديدة للتنظيم؛ لاسيما وأن موسكو ترى في ذلك فرصة للانتقام من قرار تركيا بإسقاط الطائرة الروسية Su-24 في سوريا العام الماضي. ولكن الأهم من ذلك أن الأكراد أصبحوا ورقة مساومة حاسمة في جيب موسكو، كما يمكن لروسيا، من الناحية النظرية، استخدام التهديد الكردي المتزايد في تركيا لزيادة نفوذها في المفاوضات المستقبلية مع أنقرة أو لصرفها عن تكثيف انخراطها في سوريا ومنطقة البحر الأسود.

مغامرة ننتياهو في الجولان

على هامش المناورات العسكرية التي نفذها الجيش الإسرائيلي في 18 أبريل؛ جاء إعلان ننتياهو أن "إسرائيل لن تنسحب من الجولان". وفي أعقاب هذا التصريح المثير للجدل عقدت الحكومة الإسرائيلية اجتماعاً طارئاً لمناقشة التبعات الأمنية والسياسية لذلك التصريح الذي أطلقه ننتياهو استباقاً لزيارة سيقوم بها إلى موسكو يوم الخميس 21 أبريل لمناقشة ترسيم الحدود مع سوريا.

وأشار موقع "ديبكا" أن ننتياهو ينوي التذرع بالتهديدات الإيرانية من جهة، والمخاطر الكامنة في تمركز حركتي "المثنى" و"شهداء اليرموك" التابعتان لتنظيم "داعش" من جهة أخرى، مؤكداً أن تل أبيب تنوي القيام بعمل استباقي لردع هذه الفئات ومنعها من التفكير في استهداف إسرائيل. وأكد المصدر أن تصريح ننتياهو قد جاء عقب تسريبات أمنية تفيد أن واشنطن وموسكو قد اتفقتا على إعادة الجولان لسوريا ضمن صفقة يتم العمل عليها في الخفاء، وقد أعطى كل من كيري ولافروف الضوء الأخضر لفرق العمل الأمريكية-الروسية المشتركة لوضع صياغة ترتيبات المرحلة النهائية في سوريا التي تتضمن عودة الجولان إلى سوريا ضمن صفقة شرق أوسطية شاملة.

وتتضمن الصفقة كذلك بقاء بشار الأسد في الفترة الانتقالية، ومنح الأكراد حكماً ذاتياً شمال سوريا، والضغط على الحلفاء للقبول بهذه الصيغة، وعندما تعرّض الطرفان إلى الجولان وقع الاتفاق بينهما على وضع صورة نهائية وترسيم الحدود مع إسرائيل في غضون سنة من البدء في تنفيذ المرحلة الانتقالية على أن تكون الجولان جزءاً من سوريا. ولفت التقرير الانتباه إلى أن ننتياهو قرر عقد لقاء طارئ مع بوتين وليس مع أوباما، وذلك للتأكيد على أن القوة العسكرية تكمن بيد الروس الذين يسيطرون على الأرض في سوريا، وليس في يد الإدارة الأمريكية المترددة، خاصة وأن ننتياهو قد نجح في إقامة علاقة تعاون وتنسيق مع بوتين منذ المراحل الأولى للعملية العسكرية الروسية في سوريا، ويبدو أن بوتين يعمل على توثيق هذه العلاقة للاستفادة من حالة السخط التي تنتاب حلفاء واشنطن في الشرق الأوسط.

وأكد التقرير أن ننتياهو اتصل مباشرة بوزير الخارجية الأمريكي جون كيري عندما بلغته الأنباء في 13 أبريل، وسأله إن كان يرى أنه من المناسب بالفعل طرح مسألة الجولان التي تم السكوت عليها لعقود طويلة، واتهمه بأنه يحاول من خلال ذلك إرضاء إيران بأي ثمن، حتى ولو كان ذلك على حساب تل أبيب التي تواجه مخاطر نمو تنظيم "داعش" وتغلغل الحرس الثوري الإيراني على الحدود معها، ولم تتوفر معلومات حول رد وزير الخارجية الأمريكي على ادعاءات ننتياهو.

وأشار التقرير إلى أن ننتياهو ينوي بناء على هذه المعطيات زيادة التنسيق مع موسكو بشأن العمليات في الجنوب السوري، كما يعتزم عقد اجتماع طارئ للحكومة الإسرائيلية لوضع الترتيبات الأمنية والعسكرية لضم الجولان بصورة نهائية، وسيقوم باعتماد ميزانية كبيرة لبناء المزيد من المستوطنات في الجولان.

وكانت وسائل الإعلام الإسرائيلية قد أكدت أن الهدف الرئيس لزيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين ننتياهو لموسكو، الخميس القادم، واجتماعه بالرئيس الروسي فلاديمير بوتين، هو "مطالبة الروس بمراجعة مصالح إسرائيل في أي تسوية سياسية للأزمة السورية"، و"رسم حدود سوريا المستقبلية بشكل يخدم المصالح الإسرائيلية"، وأشارت المصادر إلى أن ننتياهو يرغب في استغلال دور روسيا "كراعية لمفاوضات جنيف الهادفة إلى التوصل لحل للأزمة السورية مع الدفع باتجاه يضمن الخطوط الحمراء لتل أبيب في هذا الحل"، حيث يسود اعتقاد في تل أبيب بأن بوتين سيحرص على أن يتم رسم هذه الحدود بشكل لا يفضي إلى المس بمصالح تل أبيب"، حيث أعطى بوتين "مؤشرات تدل على أنه مستعد لمراجعة مصالح إسرائيل في الحل المستقبلي في سوريا"، وكشفت المصادر عن الكثير من مظاهر التعاون والتنسيق السري بين الجانبين، مشيرة إلى أن جنرالات روس يزورون إسرائيل بشكل متواصل، في حين يزور جنرالات إسرائيليون موسكو.

في هذه الأثناء تعمل تل أبيب على تعزيز موقعها الإقليمي والدولي كمصدر لتقنيات السلاح النوعي، حيث كشف موقع "إنتلجينس أون لاين" (13 أبريل 2016) أن رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي يعتزم زيارة تل أبيب في غضون الشهر القادم، حيث يتضمن جدول أعماله شراء صواريخ (SPIKE) المضادة للمدرعات، وإقامة علاقة تعاون بين شركة (Bharat Dynamics Ltd) الهندية للصناعات العسكرية وشركة (Rafael) الإسرائيلية للتصنيع العسكري، والتي ترغب في بيع صواريخ (Spyder) أرض-جو إلى الهند.

وتعتمد الشركة الإسرائيلية في الترويج لمنتجاتها من خلال الابن الأكبر لمستشار الأمن القومي الهندي آجيت دوفال، وابن حاكم البنجاب آماريندار سينغ. وعلى الصعيد نفسه؛ تعمل شركة (Israeli Industries Aerospace) على بيع طائرات دون طيار من طراز (Heron TP drones) للهند، حيث يقوم بانو تشاودري المقرب من وزير المالية الهندي آرون جيتلي ووزير الخارجية السابق لإقناع رئيس منظمة (the Defence Research and Development Organisation) للتصنيع العسكري فيجاري كومار سارسوات المقرب من رئيس الوزراء الهندي لإقناعه بشراء التقنيات الإسرائيلية في مجال الطائرات دون طيار.

الحشد العسكري الروسي ينذر بتصعيد جديد

أكد تقرير عسكري غربي أن إعادة الانتشار العسكري في سوريا علامة على أن حكومة الأسد وروسيا يستعدان للعودة إلى القتال على نطاق واسع. ونقل التقرير عن مسؤولين أمريكيين أن روسيا تحرك وحدات المدفعية إلى مناطق في شمال سوريا، حيث احتشدت قوات النظام، مما أثار قلق الولايات المتحدة من أن الحليفين يستعدان للعودة إلى القتال على نطاق واسع في وقت يتعثر فيه وقف إطلاق النار الحالي. وقد رافقت عملية إعادة الانتشار الروسية الأخيرة للوحدات والقوات التي تقوم بتشغيلها عودة بعض قوات الجيش الإيراني إلى المناطق التي تسيطر عليها الحكومة بالقرب من الخطوط الأمامية، وفقاً لمطالعين حسبما نقلت عنهم الصحيفة.

وقال مسؤولون إن مخاوف الولايات المتحدة بشأن التحركات العسكرية الروسية، وما يترتب عليها من تأثير سلبي في وقف إطلاق النار والمفاوضات السياسية في جنيف، دفعت باراك أوباما إلى الاتصال بالرئيس الروسي فلاديمير بوتين يوم الاثنين الماضي.

وقال التقرير إنه قبل نحو أسبوعين، بدأت وكالات الاستخبارات الأمريكية الكشف عن إعادة انتشار وحدات المدفعية في مناطق قريبة من مدينة حلب الشمالية، معقل المعارضة، وداخل محافظة اللاذقية، بالقرب من تجمع القوات الحكومية، وفقاً لمسؤول كبير في وزارة الدفاع الأمريكية، مضيفاً أن تحركات المدفعية الروسية زادت في الأيام الأخيرة، مما أثار قلق الولايات المتحدة بشأن نوايا موسكو.

ووفقاً لمسؤول كبير في وزارة الدفاع الأمريكية، فقد كثفت القوات الروسية في سوريا أيضاً وتيرة عملياتها الجوية لدعم نظام الأسد في الأيام الأخيرة، حيث يشن الروس حالياً حوالي اثني عشر غارة جوية يومية، مقارنة مع ما يصل إلى 100 غارة يومياً قبل دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ. وأشار مسؤولون أمريكيون في لقاءهم مع نظرائهم الروس إلى التصريحات الأخيرة لقادة النظام في دمشق حول هجوم مخطط ضد الثوار في حلب شمال سوريا. وأبلغ المسؤولون الروس الأمريكيين أن النظام يخادع بشأن الهجوم، ولكن موسكو لم تلتزم بإجبار دمشق على التخلي عن هذه الفكرة، إما لأن الروس يعرفون أن دمشق لا تستجيب، أو لأنهم لم يكونوا مدركين لحقيقة نوايا نظام الأسد، أو كليهما، وفي اجتماعات خاصة مع المسؤولين الروس، وفقاً لمسؤولين، حذر مدير وكالة الاستخبارات المركزية، جون برينان، من أن البديل لوقف إطلاق النار الحالي يمكن أن يكون تصعيداً خطراً في ساحة المعركة.

وأكد موقع "أن تي وار" (20 أبريل 2016) أن الدوائر العسكرية الغربية باتت مقتنعة أن معركة تدمر هي مجرد تمهيد لمعارك واسعة تخطط لها موسكو شمال غرب البلاد، حيث يتم شحن كميات كبيرة من المدفعية إلى اللاذقية فيما يبدو وكأنه تحضير لعمل عسكري في إدلب.

"حزب الله" يعزز وجوده في سوريا

كشفت صور الأقمار الاصطناعية التي نشرها معهد "ستراتفور" للدراسات الأمنية، أن "حزب الله" يسعى لتأسيس قواعد دائمة له في سورية، على طول الحدود السورية مع لبنان، وأكد تقرير المعهد أن محاولات ميليشيا "حزب الله" بتوسيع وتعزيز سيطرته في سورية ستزداد مستقبلاً، موضحاً بالصور الفضائية مواقع الميليشيا التي أسسها قرب بلدة القصير، القريبة من الحدود اللبنانية. وأظهرت الصور الفضائية أن القاعدة العسكرية التي أسستها ميليشيا "حزب الله" قرب القصير، مثل بقية المواقع الدفاعية المتقدمة في سوريا، هي جزء من استراتيجية الميليشيا في سورية، التي تتواكب مع خطط حليفها إيران، حيث ترى قيادة "حزب الله" أن ما يجري في سوريا اليوم هو فرصة مناسبة للتوسع على الحدود السورية اللبنانية. ونقل التقرير عن مصدر مقرب من الميليشيا قوله: إن "الحزب" يسعى لتخزين أسلحة مدفعية، مثل صواريخ كاتيوشا وقذائف هاون ومدافع هاوتزر، في قاعدته قرب القصير، كما يسعى لنقل ما يقارب ستين دبابة من طراز T-72 القتالية إلى هناك.

وربطت مصادر بين هذه القاعدة وسعي الميليشيا المستقبلي للوجود الدائم عبر إرسال ثلاثة آلاف مقاتل هناك، حتى بعد انسحابها من القتال في سورية، بالإضافة لتأمينها كمواقع للوجود والمشاركة العسكرية الإيرانية في سورية، كما نقل التقرير عن مصدر إيراني دبلوماسي، قوله: "إن ضباطاً من الحرس الثوري الإيراني يتفقدون قاعدة القصير بشكل دائم، ويعاملونها كأنها قاعدة إيرانية، كما أن الموقع قد يستخدم للتنسيق والتدريب بين الحرس الثوري الإيراني وحزب الله". وقالت مصادر مقربة من ميليشيا "حزب الله" إن هناك صواريخ بعيدة المدى للحرس الثوري في القاعدة العسكرية، من بينها شهاب 1، وشهاب 2، وفتح 110". وكان ناشطون ميدانيون في مدينة الزبداني وبلدة مضايا بريف دمشق، رصدوا خلال الشهر الماضي تحركات غير اعتيادية لميليشيا "حزب الله" في منطقة سهل الزبداني، حيث يفرض عناصرها سيطرتهم المحكمة على بقعة جغرافية يعملون فيها بشكل سري خصوصاً وقت الليل، ويزيدون من تحصينها بشكل مستمر.

النظام السوري يسعى إلى إبرام صفقة تسليح مع بيلاروسيا

أكد موقع "إنتلجينس أون لاين" (13 أبريل 2015) أن السفير السوري في بيلاروسيا بسام عبد المجيد المقرب من بشار الأسد قد التقى مع وزير الدفاع البيلاروسي أندريه رافوكوف يوم الإثنين 11 أبريل لمناقشة تفاصيل صفقة أسلحة يعتزم النظام إبرامها مع منسك. وأشار الموقع إلى أن مصانع الأسلحة البيلاروسية تعمل في السنوات الخمسة الماضية على مدار الساعة لتوفير السلاح والذخير للنظام السوري، وتتم معظم الصفقات عن طريق شركة (Beltexport) التي رُفِعَ عنها الحظر من قبل الاتحاد الأوروبي في العام الماضي على الرغم من تاريخها الحافل في دعم النظام السوري، حيث نجح خال بشار الأسد محمد مخلوف في إقامة علاقات وثيقة مع الشركة، وأبرم من خلالها عقود تسليح ضخمة مع الحكومة البيلاروسية منذ عام 2011.

تنظيم "داعش" يتوسع رغم ادعاء الإدارة الأمريكية أن ضرباتها أضعفته

أكد موقع "أن تي وار" (13 أبريل 2016) أن ادعاءات البنتاغون توجيه ضربات موجعة لتنظيم "داعش" ونجاح عملياتها في تقليص موارده غير صحيحة؛ إذ إن عناصر التنظيم لا يزالون قادرين على القتال بأعداد كبيرة، وشن عمليات قتالية واسعة النطاق دون وجود ما يثبت تقلص قدراتهم على الأرض.

ولفت التقرير الانتباه إلى أن التنظيم يكسب المزيد في كل من ليبيا واليمن وأفغانستان وسوريا، فضلاً عن نجاحه في تنفيذ عمليات في قلب أوروبا والتخطيط لشن المزيد منها، وبات من الصعب تصديق الادعاء أن العمليات الجوية للتحالف قد قتلت 25 ألفاً من مقاتلي التنظيم، إلا إذا افترضنا أنه قادر على تعويض النقص بسرعة كبيرة من خلال تجنيد المزيد من المقاتلين.

وكان وزير الدفاع الأمريكي أشتون كارتر قد بدا متفائلاً في شهادته أمام الكونغرس الأمريكي مطلع شهر أبريل الجاري حيث ادعى أن قوات التحالف تقتل المزيد من عناصر التنظيم المتطرف وتصفى قيادته بصورة منهجية، لكن أثر تلك العمليات لم يظهر على أرض الواقع في سوريا أو العراق، إذ إن الجيش العراقي لم يتمكن حتى الآن من استعادة هيت والفلوجة من التنظيم، وتسير حملته ببطء شديد، ولا تلوح في الأفق أية فرصة لشن عملية كاسحة ضد التنظيم في الموصل، خاصة وأن قوات الحشد الشعبي قد منيت بهزائم شنيعة أمام غارات التنظيم وتركت العديد من الأسلحة المتطورة "غنائم" بيد عناصر التنظيم المتطرف، ويبدو رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي في وضع صعب، وقد يضطر لطلب تعزيزات عسكرية بهدف المحافظة على حكمه في بغداد والذي يواجه معارضة متنامية من قبل القوى الشيعية المناوئة له، مما يسهم في تأخير معركة الموصل ويجعلها بعيدة المنال.

أما في سوريا فقد لاحظت مصادر عسكرية غربية أن العمليات السورية-الروسية المشتركة في تدمر قد كشفت اللثام عن أن التنظيم قد قام بعملية انسحاب منظمة لقواته دون قتال، ولم يتم العثور على جثث عناصر التنظيم بعد القصف الجوي والمدفعي المكثف على المدينة والذي ألحق أضراراً بمنشآتها وآثارها، ولكنه لم يلحق أذى كبيراً بعناصر التنظيم.

وأشارت المصادر إلى أن عملية الانسحاب المنظمة لعناصر التنظيم قد أسهمت في تعزيز جبهة الرقة من جهة، والجبهة الجنوبية ضد فصائل المعارضة في حوران من جهة أخرى، وكان من الملفت للانتباه أن الطوابير المنسحبة لم تتعرض لقصف جوي روسي أو سوري، بل سمح لها بالمغادرة وسارت مئات الكيلومترات باتجاه الرقة ودرعا دون أن تتعرض للمضايقة، مما أثار موجة استياء في صفوف المعارضة التي تتهم النظام بالتواطؤ مع التنظيم المتطرف.

وإذا ثبتت تلك الاتهامات فإن المصادر قد رجحت أننا لن نشهد عملية كبيرة ضد التنظيم في معقله بالرقة إذ إن موسكو ودمشق تحققان فوائد كبيرة من بقاء عناصره كعامل تهديد واحتواء للمعارضة التي تشغل بمواجهتهم في مناطق مختلفة من البلاد.

شركات أمنية روسية تقوم بعمليات قتالية في سوريا

أكد موقع "إنتلجنس أون لاين" (13 أبريل 2016) أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين يعمل على تأسيس العديد من الشركات الأمنية لتحل محل القوات الخاصة الروسية في المرحلة القادمة، حيث تم تأسيس شركة (ChVK) الأمنية، والتي تم التعاقد معها للقيام بمهام قتالية لدعم القوات الروسية في عملياتها الخاصة بسوريا.

وكشفت صحيفة (Fontanka) الروسية الصادرة في سانت بطرسبرغ أن شركة (ChVK) قد زجت بالعديد من قوات المرتزقة في سوريا وساهمت بصورة كبيرة في العمليات العسكرية بتدمر، وقد تم تأسيس الشركة من قبل الضابط السابق في الاستخبارات العسكرية الروسية (GRU) ديميتري يوتكين الذي عمل لفترة في شركة (Moran Security Group) الأمنية قبل أن يؤسس شركته الخاصة (ChVK) والتي تعمل على تجنيد ضباط سابقين من أصل سلافي، وتنشط الشركة كذلك في أوكرانيا.

خط أمريكي لتسليح المعارضة إذا فشلت المفاوضات

كشفت صحيفة مصادر أمريكية أن وكالة الاستخبارات المركزية وشركائها الإقليميين وضعوا خطاً لتوفير المزيد من الأسلحة القوية للثوار المعتدلين في سوريا الذين يقاثلون النظام المدعوم من روسيا تحسباً لانتهاء كامل للهدنة، وذلك ضمن تكليف الاستخبارات الأمريكية بإعداد ما يسمى "الخطة B" والتي تتضمن تسليح المجموعات المفحوصة من الثوار المقاتلين مما سيكون من شأنه أن يساعدهم في توجيه الهجمات على طائرات النظام ومواقع مدفعيته.

وتشير المصادر إلى أن هذه الاستعدادات قد نوقشت في اجتماع سري لقادة أجهزة الاستخبارات في المنطقة قبل دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ في 27 فبراير، وكذلك خلال اللقاءات بين أجهزة الاستخبارات، وتلقى أعضاء التحالف تأكيدات من وكالة المخابرات المركزية بأن الإدارة الأمريكية ستمنح الموافقة على توسيع الدعم للمعارضة السورية المعتدلة، ولكن هذا مرتبط بموافقة البيت الأبيض على قائمة أنظمة أسلحة محددة للخطة البديلة قبل أن يتمكنوا من إدخالها إلى أرض المعركة.

وقال مسؤولون في وكالة الاستخبارات المركزية إنهم أوضحوا لحلفائهم أن أنظمة الأسلحة الجديدة، حال الموافقة عليها، لن تُسلم للثوار إلا إذا انهارت الهدنة واستؤنف القتال على نطاق واسع.

"تأتي هذه الاتفاقية لتصعيد الموقف إذا لزم الأمر"، كما قال مسؤول أمريكي رفيع المستوى نقلاً عن رسالة وكالة المخابرات المركزية للتحالف الداعم للمعارضة المعتدلة، مشيراً إلى أن تركيز الرئيس الأمريكي يتجه في الوقت الحالي نحو الدفع بوقف الأعمال العدائية والمفاوضات السياسية، وتأتي هذه الخطة ضمن جهد أوسع تبذله إدارة أوباما وراء الكواليس لردع خصومها في الصراع السوري، وكذا لمنع شركائها في التحالف الذين يدعمون المعارضة المعتدلة من أخذ زمام الأمور بأيديهم.

وكانت الإدارة الأمريكية قد أبلغت شركائها في التحالف، بما في ذلك تركيا والمملكة العربية السعودية، بأن الولايات المتحدة سوف تسمح للتحالف ضد الأسد بضحّ المزيد من الأسلحة، لكن مع تحذيرات من تسليم أسلحة من وراء ظهره واشنطن. وقد رفض مسؤولون في أمريكا والمنطقة تحديد الأنظمة الدقيقة التي يمكن إدخالها إلى أرض المعركة بسبب حساسية البرنامج، ولأن كشف تفاصيل يمكن أن يساعد قوات النظام وحلفائها، روسيا وإيران وحزب الله، من إعداد تدابير مضادة.

ويتركز الاهتمام الرئيس للوكالة على أنظمة الدفاع الجوي المحمولة على الكتف، وتعتقد وكالة الاستخبارات المركزية أن الثوار حصلوا على عدد قليل من منظومات الدفاع الجوي المحمولة من خلال قنوات غير مشروعة، وللالتفاف على مطالب الحلفاء، اقترح مسؤولون أمريكيون أنظمة بديلة تعتقد واشنطن أن خطورتها أقل، وهي الطريقة التي استجابت بها الولايات المتحدة لدعوات تركيا والسعودية لتقديم عدد محدود من منظومات الدفاع الجوي المحمولة في سوريا خلال مناقشات الخطة البديلة.

ويقول مسؤولون إن وكالة الاستخبارات المركزية وشركائها الإقليميين يبحثون في أنواع مختلفة من الأسلحة المضادة للطائرات، بما في ذلك المرتبطة بأنظمة الحقبة السوفيتية الأقل خطراً.

أمريكا تعتزم زيادة قواتها الخاصة في سوريا

اقترحت وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) على الرئيس باراك أوباما إرسال 250 عنصراً إضافياً من القوات الخاصة إلى سوريا، وأكدت مصادر عسكرية في البنتاغون، أن الهدف من إرسال هؤلاء العسكريين إلى سوريا هو تعزيز قدرات فصائل المعارضة المسلحة وتنشيط المواجهة ضد تنظيم "داعش"، موضحة أن "الغرض الأساسي هو وضع أساس لتمكين قوات المعارضة (والتي يقصد بها قوات سوريا الديمقراطية) من إعادة مدينتي الرقة السورية والموصل العراقية، وحرمان التنظيم من إمكانية التخطيط وتنفيذ أعمال إرهابية في الخارج". كما تخطط القوات الأمريكية لتعزيز الإسناد الجوي تدريجياً في عمليات ستشارك فيها القوات الخاصة التابعة للولايات المتحدة في سوريا، يذكر أن نحو 50 عنصراً من القوات الخاصة الأمريكية الخاصة يتواجدون حالياً في سوريا، حيث يعملون، في أغلبية الأحيان، كمستشارين عسكريين بعيداً على خط التماس.

الحشد الإيراني في سوريا، وجهود طهران لرأب الصدع مع موسكو

تحدث المصادر العسكرية عن اندلاع تنافس روسي-إيراني صامت لتأمين النفوذ في سوريا، وكشفت مصادر في وزارة الدفاع الأمريكية أن إيران تحشد كل ما أمكنها من قوات لقضم أكبر مساحة ممكنة داخل سوريا، حيث رصد مسؤولون أمريكيون مشاركة وحدتين من القوات الخاصة التابعة للجيش الإيراني "آرتيش"، مرجحين أن دفع طهران لجيشها جاء بعدما تعدت الخسائر في صفوف "الحرس الثوري الإيراني" و"الباسيج" حوالي 250 مقاتلاً، معظمهم من الضباط ذوي الخبرة الذين أرسلتهم إيران للإشراف على المعارك. والوحدتان الإيرانيتان المشاركتان في المعارك المندلعة جنوب مدينة حلب، هما "الكتيبة 45-تاكافار" و"الكتيبة 65" المحمولة جواً، واستطاع الخبراء الأمريكيون تحديد هويتي الكتيبتين من خلال الصور التي وزعها الإيرانيون لأربعة عسكريين إيرانيين قتلوا في سورية أخيراً. أما في الجانب الروسي، فيرى المسؤولون في وزارة الدفاع الأمريكية أن موسكو لم توقف عملياتها العسكرية في سورية، بل أوقفت مشاركتها مقاتلاتها، بينما لا تزال مروحيات روسية ومقاتلين يشاركون إلى جانب قوات الأسد، خصوصاً شمال دمشق، في تدمير وحمص، ويعزو المسؤولون الأمريكيون النجاحات التي حققتها قوات الأسد ضد "تنظيم الدولة" إلى المشاركة الروسية. لكنهم يعتقدون إنه بسحبها مقاتلاتها، خففت روسيا قوتها النارية الكاسحة، وتحولت إلى قوة عادية مثل القوات الأخرى المنخرطة في الحرب السورية. ورغم أن الإيرانيين والروس يحاربون إلى جانب الأسد، إلا أن المسؤولين الأمريكيين يعتقدون أن ثمة سباقاً خفياً بين طهران وموسكو حول من هو صاحب الكلمة الأخيرة، خصوصاً في التعامل مع الأسد، ولم يستبعد المسؤولون الأمريكيون وجود صراع أجنحة داخل النظام السوري، وأن بعضها صار محسوباً على إيران، وبعضها الآخر على روسيا، وأن الدولتين الداعمين للأسد تقاسمان المناطق التي يسيطر عليها الأسد. وقدر موقع مؤسسة "ديلي كولر" الإخبارية الأمريكية وجود نحو 7 آلاف مقاتل إيراني منهم قوة شبه عسكرية تابعة للباسيج تتألف من طلاب مجندين متعصبين موالين لعلي خامنئي. حيث تشير المصادر إلى أن خامنئي قد قرر في الآونة الأخيرة الزج بفرق من الجيش الإيراني للقتال في سوريا بعد كانت هذه المهمة محصورة في فيلق القدس، حيث تم رصد مشاركة واسعة للقوات المسلحة والمجلس الأعلى للأمن القومي في الشأن السوري خلال الأيام الماضية، حيث يشعر المرشد الأعلى أن التوافقات الأمريكية-الروسية لا تسير وفق مصالح إيران. ولتخفيف وطأة الخلاف حو لمصير الأسد؛ بادر قائد فيلق القدس اللواء قاسم سليمانى لزيارة موسكو للحديث عن مستقبل وقف القتال الهش المعمول به منذ 27 فبراير الماضي، وذلك في إشارة صحيفة "كيهان" الإيرانية إلى أن روسيا لا تستطيع فرض رغبتها على الأسد، في حين أفاد علي أكبر ولايتي مستشار المرشد الأعلى لإيران، علي خامنئي، أن الأسد خط أحمر، وأضاف: "يمكن أن تكون واشنطن قد توصلت إلى اتفاق مع موسكو على إزاحة الأسد خلال أشهر، ولكن الأسد خط أحمر". وعلى الرغم من عدم الإفصاح عن مضمون الزيارة؛ إلا أن مصادر عسكرية مطلعة تؤكد أن سليمانى قد طرح على نظرائه الروس مشروع حملة كبيرة لاحتلال مدينة حلب، لكن وكالة "رويترز" نسبت إلى مصدر أمني إيراني كبير أن "الجنرال سليمانى سافر إلى موسكو لمناقشة قضايا تتضمن تسليم أنظمة الدفاع الصاروخي الجوي "إس-300" وتعزيز التعاون العسكري بين البلدين، حيث تنوي إيران شراء مقاتلات "س يو 30 س م" ودبابات "ت 90". لكن موقع "ديكا" (15 أبريل 2016) قد أشار إلى أن التطورات الأخيرة تعكس رغبة موسكو وطهران التغلب على خلافاتهما وتنسيق سياساتهما في سوريا، وكان الخلاف قد بدأ عندما شرعت إيران في سحب قواتها من سوريا في اللحظة التي صعدت فيها موسكو عملياتها الجوية، وذلك احتجاجاً على قيام تل أبيب باستهداف عدد من القيادات المحسوبة على إيران، ومن ثم شروع موسكو في التفاوض على مصير الأسد خلف الكواليس مع واشنطن. ويرى التقرير أن زيارة سليمانى تأتي لرأب الصدع بين الطرفين والتنسيق لعملية عسكرية كبيرة في حلب، حيث تعتزم طهران إرسال قوات نظامية إلى الأراضي السورية نظراً لانشغال فيلق القدس بالقتال في العراق، بالإضافة إلى الزج بلواء "فاطميون" الذي ينحدر مقاتلوه من أقلية الهزارا الشيعية في أفغانستان.

الجيش الإيراني يتكبد أولى خسائره البشرية في سوريا

نشر معهد واشنطن دراسة (12 أبريل 2016) أشار فيها الباحث فرزين نديمي إلى أن تأكيد وصول قوات "الجيش الوطني الإيراني" (أو "ارتش") إلى سوريا قد تم من خلال إعلانات جديدة عن الخسائر البشرية بصورة رسمية في طهران، حيث شارك أفراد من الجيش الإيراني في القتال حول نفس المنطقتين اللتين وضع فيهما "الحرس الثوري" قدماً له في وقت سابق، وهما دمشق وحلب.

ففي 10 أبريل، تحدث الإعلام الإيراني عن مقتل رقيب من "مغاوير اللواء 65 الخاصة المحمولة جواً" في سوريا، وفي اليوم التالي، ذكرت وسائل الاعلام الإيرانية أن العقيد مجتبی ذو الفقار نسب، قائد "وحدة الاستخبارات في اللواء 45 مغاوير في الجيش الإيراني" قد قُتل أيضاً في إحدى المعارك أيضاً، إلى جانب ضابط من "اللواء 2"، "شعبة القوات الخاصة الـ 58" (وحدة الاستجابة السريعة)، كما تم الإعلان عن مقتل ضابطين من "لواء المشاة الميكانيكي 3" بالفرقة المدرعة 88، في معارك مع «جبهة النصر» في منطقتي خان طومان وزيتان جنوب غرب حلب.

ويوم الاثنين أيضاً، أكد قائد القوات البرية الإيرانية الجنرال أحمد رضا بوردستان رسمياً وللمرة الأولى أن أفراد "لواء النخبة 65 المحمول جواً" وغيره من فروع القوات المسلحة الوطنية قاموا بأدوار "استشارية" فضلاً عن جمع المعلومات الاستخباراتية في سوريا.

وأشار الباحث إلى أن الجيش يتمتع بخبرة محدودة في الخارج، وباستثناء البحرية الإيرانية، نادراً ما أرسلت وحدات أخرى من القوات المسلحة الوطنية لمهام خارجية؛ فوفقاً للمادة 148 من الدستور، لا يمكن نشر قوات الجيش الإيراني إلا لحماية سيادة إيران وسلامة أراضيها، في حين يتمتع «الحرس الثوري» الإيراني بهيكل قيادة مخصص للتعامل مع المهام الخارجية.

وأشار الكاتب إلى أن الجيش الإيراني قد قطع شوطاً كبيراً في تحسين قدراته القتالية غير المتماثلة لمجاراة التطورات المتسارعة، وذلك من خلال تشكيل المزيد من الكتائب المتنقلة وإدخال أسلحة وتكتيكات جديدة، وفي شهر فبراير الماضي تطوع قادة القوات الجوية والدفاع الجوي الإيراني لتقديم خدماتهم للمساعدة في حماية نظام الأسد ومجاله الجوي، في حين تشير تقارير غير مؤكدة أن القاذفات المقاتلة الإيرانية قامت بطلعات جوية محدودة فوق سوريا في أواخر عام 2015. ويبدو أن الحكومة في طهران والقيادة العسكرية على حد سواء يعتبران التدخل في سوريا بمثابة فرصة سانحة لاكتساب الخبرة في محاربة عدو مصمم ومجهز تجهيزاً جيداً في بيئات غير نظامية. وأشارت الدراسة إلى أن أحد التفسيرات المحتملة لقرار طهران نشر عناصر "ارتش" في سوريا هو تحسين الرأي العام حول ما أصبح مغامرة خارجية لا تحظى بشعبية فضلاً عن كونها مكلفة نسبياً. وتلعب قوات «الحرس الثوري» دوراً أساسياً في محاربة أعداء النظام الإيراني المحليين والأجانب، وأثبتت أنه بإمكانها أن تكون قاسية في إخماد الاضطرابات المدنية كما حدث في عام 2009. وجزئياً بسبب هذه السمعة، فشل إصرار «الحرس الثوري» على دعم الجماعات المسلحة في سوريا وأماكن أخرى في كسب قلوب وعقول التيار السائد في إيران، لذلك قد يأمل قادة النظام بأن وجود القوات المسلحة الوطنية الشعبية والتضحيات التي تقدمها سيجذبان المزيد من التأييد في صفوف عامة الشعب. ومع ذلك، قد يأتي هذا الإسلوب بنتائج عكسية، إذا استمرت ضحايا "ارتش" في الزيادة في سوريا.

هل تمتلك المعارضة السورية صواريخ مضادة للطائرات؟

نشر معهد "أتلانتيك كاونسل" دراسة (15 أبريل 2016) أشار فيها الباحث هايد هايد إلى سقوط مقاتلتين سورييتين بصواريخ أرض-جو مضادة للطائرات، وقد أصدرت وزارة الدفاع الروسية بياناً يدعي أن "طائرة سورية من طراز ميج 21 أسقطت بصاروخ محمول على الكتف، بالقرب من كفر نبودة في 12 مارس 2016 الساعة 2:41 مساءً". وعلى الرغم من ذلك فإن الجماعات المتمردة ذكرت أن الطائرتين تم إسقاطهما بمدافع مضادة للطائرات، وليس بصواريخ مضادة للطائرات. ورأى الكاتب أن هذه التقارير المتناقضة بشأن إسقاط الطائرتين المقاتلتين تثير التساؤلات حول ما إذا كان الثوار قد حصلوا بالفعل على صواريخ مضادة للطائرات؟ إذ من شأن ذلك تغيير قواعد اللعبة في الصراع الدائر في سوريا من خلال تحدي التفوق الجوي للأسد، والحد من قدرته على إدارة الخدمات الحكومية في المناطق الخاضعة لسيطرته. وعلى الرغم من أن بعض أنصار المعارضة على استعداد لإمداد المتمردين بصواريخ مضادة للطائرات، وخاصة وزير الخارجية السعودي عادل الجبير الذي عبر لصحيفة دير شبيجل الألمانية في 19 فبراير 2016 عن رغبته في إمداد المتمردين بصواريخ مضادة للطائرات، لتغيير ميزان القوى في هذه الحرب؛ إلا أن أمريكا لا تزال معترضة على ذلك الإجراء. وقد أفادت مصادر مؤيدة للنظام مرتين هذا العام باستخدام الصواريخ المضادة للطائرات لإسقاط طائرات النظام المقاتلة، وهذه هي المرة الأولى التي يصدر فيها هذه الاعتراف على مدى الصراع الممتد لخمس سنوات، فقد أوردت وزارة الدفاع الروسية الحادث الأول بعد أقل من شهر من المقابلة الصحفية لوزير الخارجية السعودي. وبعد ذلك بيومين أعلن بوتن الانسحاب الجزئي للقوات الروسية، والذي صدم حلفاء روسيا ومنافسيها. ومن الصعب التكهن بأن انسحاب روسيا جاء كنتيجة قيام أنصار المعارضة بتقديم صواريخ مضادة للطائرات للمتمردين، غير أنه إذا كانت الطائرة أسقطت بالفعل باستخدام صواريخ أرض-جو، فبالإمكان القول أن توقيت انسحاب روسيا جاء جزئياً لنزع فتيل التوتر، ووقف مؤيدي المتمردين من تزويد حلفائهم بالمزيد من الصواريخ. إذ قد يقود استخدام الصواريخ المضادة للطائرات إلى جعل التدخل العسكري الروسي -القليل التكلفة نسبياً- أكثر كلفة من الناحية المالية، أو من حيث الخسائر في الأرواح، وبالتالي ارتفاع التكلفة السياسية في الداخل الروسي. ورأى الباحث أن الصواريخ المضادة للطائرات تشكل تهديداً أكبر لطائرات الأسد عن الطائرات الروسية، لأن المقاتلين الروس لديهم قدرات عالية للدفاع عن النفس في وضع جو-جو، ولأنهم يطيرون على ارتفاعات أعلى، مما يصعب استهدافهم. ورغم عدم التحقق من الأمر، فإن الزيادة في عدد التقارير التي تشير إلى أن المعارضة قد حصلت على أسلحة مضادة للطائرات، تستدعي النظر فيها، لأن هذه الأسلحة سوف تؤثر على مسار الحرب. أما في هذه المرحلة، وحتى إذا كانت بعض الجماعات قد حصلت على صواريخ أرض-جو، فمن المرجح أن تكون كمية صغيرة، بحكم أن المعارضة المسلحة لم تستخدمها على نطاق واسع. إذ ربما ينظر داعمو المعارضة في الوقت الحاضر للصواريخ المضادة للطائرات، بكونها وسيلة للضغط على الأسد، لدفعه للتفاوض، بدلا من أن تكون استراتيجية لتغيير مسار الحرب لصالح المعارضة.

الهوية العلوية في سوريا

نشر موقع "أتلانتك كاونسل" تحليلاً (6 أبريل 2016) أشار فيه الباحث هت. هيلير إلى البيان الصادر عن شخصيات علوية بعنوان: "الهوية"، وكان يمثل محاولة لإعادة تموضع طائفي من الناحية الوطنية والإقليمية والنأي عن بشار الأسد وتكتيكاته الوحشية التي استخدمها في وجه السوريين المعارضين لحكمه. وبعد استعراض توظيف حافظ الأسد للطائفية العلوية في تعزيز سلطته في سوريا؛ لاحظ الباحث أن نظام بشار سمح للرموز الشيعية بالحضور بطريقة لم تكن معهودة من قبل، ويأتي هذا البيان في محاولة لصياغة: "طريق ثالث في الإسلام" مما يعني أنهم مسلمون لكنهم ليسوا سنة وليسوا شيعة وليسوا وكلاء لإيران. كما تضمنت الوثيقة محاولة أخرى لتعريف العلوية على أنها فكر فريدة وبنفس الوقت جزء من الإسلام، وذلك على الرغم من عدم وجود تأكيد مستقل عن مصدر الوثيقة و ربما أنها قد صدرت عن شخصيات هامة من الطائفة وربما أنهم خارج سوريا الآن لكن لا توجد إشارة عن شخصيتهم ولا يعرف مدى الانتباه الذي سيؤلى لهذا الإعلان داخل سوريا أو بين العلويين عموماً، لكنها إن كانت أصلية وتمثل الطائفة بالفعل فمن الممكن أن تؤثر في الساحة السياسية السورية على مدى العقود القادمة، خاصة وأن توقيتها يمثل أهمية كبيرة، ويبدو أنها تهدف إلى إقناع الغرب بأنه لا ينبغي أخذ مسألة دعم الأسد ضمن الطائفة بعين الاعتبار وخصوصاً مع وجود توجه غربي يرى أن هزيمة النظام سيفضي إلى انقراض الطائفة العلوية. وأشارت الدراسة إلى أن كاتبوا الوثيقة يرفضون اعتبار أنفسهم أقلية لأن حالة الأقلية تمنع الاندماج في المجتمع السوري الأكبر، ويرون أن الوطنية السورية هي المعيار الذي ينبغي أن يحدد مسألة المواطنة السورية، وعلاوة على ذلك فإن تركيزهم على رفض الشعور بكون العلويين ضحية وفض ارتباطهم مع نظام دمشق وإعادة تعريف موقفهم دينياً يعتبر أمراً إيجابياً، إلا أن الكثير من ذلك يعتمد على الحقائق السياسية على الأرض في بلد يتسم بالتعقيد المجتمعي الشديد.

بروز "حزب الاتحاد الديمقراطي" و"قوات سوريا الديمقراطية"

نشر معهد واشنطن دراسة في شهر إبريل الجاري استعرض فيها الباحث بارك بارفي تطور «حزب الاتحاد الديمقراطي» وعلاقته مع أهداف الولايات المتحدة. وكان السيد بارفي قد عاد مؤخراً من قضاء بعض الوقت مع القوات الكردية في شرق سوريا، وأشار في دراسته إلى أن استهداف روسيا لفصائل المعارضة قد تزامن مع قيام القوات الكردية المدعومة من الولايات المتحدة وحلفائها العرب بمهاجمة هذه الفصائل في محافظة حلب الشمالية، علماً أن الطرفين يستخدمان أسلحة توفّرهما الولايات المتحدة. وعلى الرغم من أن الأكراد أثبتوا أنهم الحليف الأكثر فعالية في محاربة تنظيم «الدولة الإسلامية»، إلا أن موقفهم المناهض للتوّار وعلاقتهم بالنظام السوري والروس قد أثاراً مشاكل كبيرة.

ويهدّد التوسّع الكردي بجر تركيا إلى اللعبة السورية الحامية، مانحاً تنظيم «داعش» متنفساً تحتاه الجماعة بشدة في أعقاب سلسلة الخسائر التي منيت بها مؤخراً. ولكي تتمكن واشنطن من إبقاء تركيزها على تنظيم «الدولة الإسلامية»، عليها أن تدعم الأكراد السوريين. وقد يفضي ذلك إلى تخفيف طموحات الأكراد بالحكم الذاتي فضلاً عن مواقفهم المضادة لتركيا، وبالتالي يمنع التدخل التركي غير المرحب به في الحرب.

وبعد استعراض لخلفية العلاقات الكردية-الأمريكية في الأزمة السورية لاحظ بارفي وجود تعارض في سياسات واشنطن الحالية؛ فالتركيز بشكل حصري على تنظيم «الدولة» يخاطر بعزل جماعات «الجيش السوري الحر» والسكان المحليين اللازمين لمقاتلة التنظيم، كما أن تسليح ألبية «الجيش السوري الحر» لمحاربة النظام لا يعزز هدف القضاء على تنظيم «الدولة الإسلامية»، في حين يهدّد العمل مع «حزب الاتحاد الديمقراطي» بتكرار السياسة الأمريكية في العراق والتي وصفها ماكورك والجنرال أئين بأنها "فيدرالية وظيفية" تسعى إلى تفويض السلطة للمحافظين (حكام المحافظات). ومثل هذا النهج يضعف الحكومة المركزية من خلال إطلاق العنان لقوى مندفعة نحو المركز قد لا تكون الحكومات المستقبلية قادرة على السيطرة عليها.

ورأى بارفي أن رغبة واشنطن في احترام وحدة الأراضي السورية تبدو خالية من أي معنى لأنه لم تبقَ هناك أي دولة لكي تتم حمايتها. كما أنه لن يسقط النظام أبداً في الوقت الحالي بعد أن دخلت روسيا في الصراع، ونظراً إلى أن تنظيم «الدولة الإسلامية» يشكل أكبر تهديد للولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين، يجب على سياسة واشنطن في سوريا أن تركز على هزيمة هذا التنظيم، فهذا هو الهدف الأكثر منطقية والأكثر قابلية للتحقيق، مع الأخذ بعين الاعتبار أن مثل هذه السياسة تخامر باستبعاد تركيا التي عملت عن كثب مع تنظيمين متطرفين مبغوضين من واشنطن هما «أحرار الشام» و «جبهة النصرة». لكن بارفي رأى أن ذلك يستحق العناء؛ فإذا تمكّن «حزب الاتحاد الديمقراطي» من الاستيلاء على "جيب منبج" الممتد حوالي 68 ميلاً [على طول الحدود التركية] وعمق 40 ميلاً [داخل الأراضي السورية]، فإنه سيعزل بذلك تنظيم «الدولة» عن العالم الخارجي. فالصراع بين تركيا و«حزب الاتحاد الديمقراطي» لم يوصلهما بعد إلى شفير الهاوية. ويتيح ذلك فرصة لواشنطن لكي تدفع الجانبين للحد من التوتّر والعمل على إيجاد أرضية مشتركة بينهما. وتتضمن مثل هذه الخيارات حتّى «حزب الاتحاد الديمقراطي» على الامتناع عن إرسال الأسلحة إلى تركيا، والتعهد بتجنب السماح لمقاتلي «حزب العمال الكردستاني» بدخول تركيا عبر أراضيها، وتعاون «حزب الاتحاد الديمقراطي» مع المعارضة السياسية السورية، وإعلاء الصرخة التي يوجهها «حزب الاتحاد الديمقراطي» لعزل الأسد، وتجديد علاقات «حزب الاتحاد الديمقراطي» مع الزعيم الكردي العراقي مسعود البارزاني. وبما أنّ «حزب الاتحاد الديمقراطي» يعتبر معزولاً تقريباً عن العالم الخارجي بقدر عزلة تنظيم «داعش»، فسيضطر في النهاية إلى العمل مع جيرانه. لكنّ مثل هذا التعاون لن يحدث إلا في إطار محادثات سلام بين تركيا و «حزب العمال الكردستاني»، والتي قد تصبح أولوية بالنسبة للولايات المتحدة. ولتحقيق ذلك فقد رأت الدراسة ضرورة توسيع واشنطن علاقتها مع الأكراد من مجرد التركيز على المسائل العسكرية إلى المسار السياسي، وأن ترحّب واشنطن بمشاركة «حزب الاتحاد الديمقراطي» في محادثات السلام التي ستجري في جنيف، وذلك بالتزامن مع تزويد «وحدات حماية الشعب» بالأسلحة والتدريب، وتزويدهم بالأسلحة الثقيلة كصواريخ "جافلن" من دون أن تقدّم لها أسلحة مضادة للطائرات.

وفي استدعاء للأحداث التاريخية في مطلع القرن العشرين رأى بارفي أن سوريا قد أصبحت بجماعاتها العرقية وطوائفها الدينية التي لا تعدّ ولا تحصى بؤرة النزاع، وفي أتون الصراع السني-الشيوعي يحاول الأكراد استعادة ما تمّ وعدهم به في "معاهدة سيفر" التي وقّعت بعد الحرب - في عام 1920 - والتي أبطلتها "معاهدة لوزان" عام 1923. ومع ذلك، فإن الرغبة في الحفاظ على وحدة الأراضي السورية قوية في منطقة بالكاد توجد فيها دولة قومية. ويبقى أن نرى ما إذا كانت سوريا ستصبح الدولة العربية الأولى التي تنهار أم ستقصر عملياتها فقط على ترحيل السكان، لكن قيام علاقة وثيقة بين واشنطن و«حزب الاتحاد الديمقراطي» ستمنح أمريكا بعض النفوذ على هذه الجماعة، وقد يسهم ذلك في الحد من التوتّرات مع تركيا واحترام مصالح أنقرة. ومن شأن مثل هذه النتيجة أن تساعد في تركيز جهود جميع الأطراف نحو هدفها المشترك المتمثل في إلحاق الهزيمة بتنظيم الدولة المتطرف.

اللحظة التي ينبغي على الولايات المتحدة استغلالها في سوريا

نشر موقع "ناشيونال إنترست" مقالاً (4 أبريل 2016) أشار فيها الباحث روس هاريسون إلى أنه منذ سريان الهدنة بدأ الناشطون السوريون برفع علم الثورة في المناطق التي يسيطر عليها المتشددون، مما يؤكد أنه لا مستقبل للمتشددين في سوريا، وحث الكاتبة الإدارية الأمريكية على استعادة موطن قدمها الذي خسرت في سوريا وعلى مضاعفة جهودها في مواجهة تنظيم الدولة وأن تضمن اجراء مفاوضات في وضع أفضل، وأن تستغل زخم تحرير المناطق التي يتم السيطرة عليها من تنظيم الدولة للتأثير على عملية الانتقال السياسي.

ورأى الباحث أن الإدارة الأمريكية بحاجة إلى تطوير إستراتيجيتها وأن تبقى المحادثات المنعقدة في جنيف قائمة و الاستمرار بالهدنة الهشة أطول وقت ممكن لكي لا يتم إغلاق النافذة الضيقة للفرصة التي سنحت، فقبل التدخل الروسي كانت الحرب على تنظيم الدولة منفصلة على نحو مروع عن سياستها تجاه سوريا عموماً وعن موقفها المناهض للأسد خصوصاً، ولم توفر إسناداً جويّاً للفصائل المعتدلة كما فعلت مع الأكراد، فقد كان تركيز واشنطن منصبا على التركيز الوحيد على هزيمة تنظيم الدولة، في حين كان على رأس أولويات المعارضة ينصب على الإطاحة بنظام الأسد إلا أن التدخل الروسي جاء لدعم نظام الأسد وبعدها تم التوصل الى اتفاقية منع الأعمال العدائية مما جمد حركة الجبهات.

أشارت الدراسة إلى أن الدعم الروسي لبشار الأسد ليس مفتوحاً، ويبدو أن إعلان موسكو للانسحاب الجزئي هدفه إبلاغ الأسد هذه الرسالة والرسالة الأخرى موجّهة للمعارضة بأن بقاء الدعم الروسي لنظام الأسد سيحول دون إزالته مما أدى الى تغير في أولويات كل من المعارضة والنظام، حيث توجه الطرفان لمحاربة تنظيم الدولة، مما يعني أنه من ينجح بانتزاع المناطق من سيطرة التنظيم يحقق مكاسب أكبر في السياق الأكبر للحرب في سوريا وقيام الأسد بالاندفاع سريعا لتحرير تدمر بمساعدة روسية ربما يشير الى أن الأسد قد فهم أن ميزان القوى سيميل للطرف الذي يحقق تقدماً أكبر في هزيمة تنظيم الدولة، ولذلك فإنه ينبغي على الولايات المتحدة توقع وجود سباق باتجاه الرقعة مع ضرورة إدارك محدودية تحقيق ذلك من خلال الاعتماد على المليشيات الكردية منفردة، فبينما تصبح مليشيات حماية الشعب الكردية فعالة في طرد التنظيم من المناطق الكردية فإن المليشيات تواجه الكثير من المشاكل في مناطق العرب السنة في الرقعة أو دير الزور.

وحثت الدراسة واشنطن على إقناع المعارضة الرئيسية بأن شن الهجمات على نظام الأسد مسألة ليست بذات جدوى في المرحلة الراهنة وأنه ينبغي التحول لتحرير المناطق الشرقية من سيطرة تنظيم الدولة على أن يكون منطلق الإقناع مبنياً على أن المكاسب التي يتم تحقيقها في مواجهة التنظيم يمكن استثمارها لاحقاً لمواجهة نظام الأسد، وأن تعمل في الوقت نفسه على تعزيز التعاون بين فصائل المعارضة والأكراد، إذ إن المظاهرات التي خرجت في إدلب وحلب ودمشق تُظهر بأن الجيش الحر لديه الفرصة لكسب التأييد في مواجهة جبهة النصرة التي بدأت تفقد قاعدتها الشعبية.

ورأى الباحث أن قيام الولايات المتحدة بدعم المعارضة الرئيسية من شأنه أن يؤدي الى قيام المزيد من التنسيق والترابط مع حلفائها الإقليميين، مما قد يؤدي الى تخفيف التوتر بين أنقرة وواشنطن وقد يسهم ذلك في زيادة احتمال انخراط أنقرة في جهود القضاء على تنظيم الدولة، وعلى الأرجح سيؤدي ذلك إلى قيام السعودية بزيادة دعمها، خاصة وأن الولايات المتحدة تمتلك ميزة في المعركة ضد تنظيم الدولة تتفوق بها على روسيا والنظام السوري وذلك من خلال الحملات التي تشنها في كل من العراق وسوريا وغيرها من المناطق، بينما يعتبر الانخراط الروسي محدوداً في هذه المسألة في سوريا وبما أن التنظيم يعتبر ظاهرة عالمية وليس مقتصر على سوريا فإن أي محاولة لهزيمة التنظيم يتطلب حملات عابرة للحدود، فلا النظام السوري ولا روسيا لديهما القدرة الكاملة لهزيمة التنظيم ولا يستطيعان توجيه ضربة قاصمة له ولذلك فإن قدرتهما أضعف من أن تمكنهما من استخدام الحرب على التنظيم لتعزيز موقفهما في المعركة في سوريا.

واستنتجت الدراسة أن التدخل الروسي قد أدى لفتح طريق دبلوماسي لانتهاء الصراع، وبينما شكل تقوية الأسد ضربة للسياسة الأمريكية المعلنة وضربة لفصائل المعارضة فقد فتح التدخل فرصة سانحة لإغلاق الباب على مسألة الاطاحة بالأسد والتركيز على تحرير الأرض الخاضعة لتنظيم الدولة، وإذا استغلت المعارضة السورية والولايات المتحدة الفرصة التي قدمها وقف اطلاق النار فمن الممكن تحقيق مكاسب كبيرة لم تكن في الحسبان قبل التدخل الروسي.

كيف السبيل لإنهاء الحروب في العراق وسوريا؟

نشر معهد الدراسات الإستراتيجية والدولية في واشنطن دراسة (4 ابريل 2016) أشارت فيه إلى ضياع فكرة الاستراتيجية الكبرى عند الحديث عن الحروب التي تجري في كل من العراق وسوريا، وكذلك في الصراعات الدائرة في كل من اليمن وليبيا، حيث ينصب التركيز على التكتيك العسكري ودعم القوات البرية الحليفة أو لهزيمة تنظيم الدولة، في حين يضيق الحس العسكري عن استيعاب التهديدات الرئيسية والعمل على تحقيق الأمن الدائم والشامل. ولاحظت الدراسة أن الحملات العسكرية في كل من العراق وسوريا يتم معالجتها على نحو منفصل كما لو أن حدودهما غير مشتركة، في حين يمثل تنظيم الدولة تهديداً مشتركاً. وكما لو أن الروابط بين الشيعة والأكراد لا تشكل أمراً هاماً، ويقتصر الحديث الرسمي الأمريكي على الدعوة للقضاء على تنظيم الدولة مع تجاهل واضح للاعبين الآخرين، ويبدو أن ذلك ينبع من تركيز أطراف الصراع على الاستراتيجيات التي يحددها والتي تدور حول تحقيق الأهداف السياسية الضيقة أو أن تقوم ببساطة على إنهاء جولة القتال بعد تحقيق وضع أفضل من السابق، أما مسألة الأمن والاستقرار الدائم فلا يجدان سوى القليل من الاهتمام.

وانتقدت الدراسة عدم اهتمام أطراف الصراع بمسألة إنهاء الصراع في المنطقة بعد القضاء على تنظيم الدولة، ولا يبدو أن هنالك أية خطط عملية لتحقيق ذلك، خاصة وأن الصراع قد تسبب بعلاقات متوترة وانقسامات حادة بين العرب والكرد وبين السنة والشيعة وبقية الأقليات، والحقيقة فإن المشكلة في العراق وكذلك في سوريا تتكرر في اليمن وليبيا فالحرب التي يستمر على إثرها بقاء الدولة الفاشلة لن يكتب لها نهاية ناجحة خصوصاً حينما تكون هذه الدولة الفاشلة نتاج للعبة السياسية والانقسامات الداخلية العميقة والفشل الإداري وضعف التطور الاقتصادي وضغط التزايد السكاني الهائل. وفيما يتعلق بالمأساة العراقية أشارت الدراسة إلى أن العراق لم يحقق إلا تقدماً هامشياً ضئيلاً بعد عقود من التدهور الاقتصادي والفساد الإداري والانقسام المجتمعي، في حين تعاني الحكومة المركزية من عدم الاستقرار ومن الممكن أن تنهار في أي وقت، ويعاني إقليم كردستان كذلك من الانقسام والفساد، ويعتبر السنة هم الخاسر الأكبر في المعادلة، وذلك في ظل تردي أسعار النفط وتدهور قطاع الزراعة والجفاف وغياب مشاريع الإصلاح. وتعتبر المشكلة السورية أعقد من العراقية، حيث تدور حرب بين مؤيدي النظام والمقاتلين العرب والفصائل الكردية، وتسهم تدخلات القوى الخارجية في تعقيد المشهد وتوتر العلاقة مع دول الجوار، مع وجود فئاعة جازمة بأن القضاء على تنظيم الدولة سيشعل المزيد من القتال والانقسام، ويبدو أن الجزء السري من المفاوضات قد يكون أكثر نجاحاً مما هو معلن، مع وجود فئاعة لدى القوى الفاعلة أن التخلص من الأسد سيؤدي إلى المزيد من التدهور والقتال، ويسهم في تعزيز التطرف والانقسام. أما بالنسبة للحالة الاقتصادية والإمائية فإن سوريا في حالة إنهاك تصل إلى درجة الكارثة، حيث يقدر المرصد السوري لحقوق الإنسان أن عدد سكان سوريا قد انخفض من 24.5 مليون إلى 17.8 مليون خلال صيف العام 2015 ولا أحد يعلم كم مات وكم جرح إلا أن تقديرات عدد القتلى تصل إلى 300 ألف فيما يبلغ عدد الجرحى ضعفين أو ثلاثة أضعاف عدد القتلى.

وفي مارس 2016 أعلنت الهيئة العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة أن عدد المحتاجين للمساعدة الإنسانية في سوريا يصل إلى 13.5 مليون شخص، فيما يبلغ عدد النازحين داخل سوريا نحو 7.6 مليون دون سكن أو عمل أو صحة أو تعليم، بالإضافة إلى 4.8 مليون لاجئ خارج سوريا، ويمر الاقتصاد بحالة من الشلل حيث تنهار الخدمات الصحية والتعليمية في العديد من المناطق، ولا يتوقع أن تسهم عملية تجميل سياسية سطحية في تعافي البلاد أو المساعدة في توفير الوظائف الكافية لهذا المجتمع الفتي.

ورأت الدراسة أنه في ظل الانشغال بتفاصيل الصراع؛ لا يتحدث أحد عن كيفية تحقيق الاستقرار في العراق وسوريا واليمن وليبيا، مؤكدة أن مفهوم إعادة بناء الأمة من خلال الدور الخارجي قد أثبتت فشلاً ذريعاً في العراق وأفغانستان، والحقيقة أن تحقيق النهاية الناجحة والدائمة للحرب يتطلب عملية بناء الأمة وتحقيق التعافي والتنمية الداخلية الكافية لخلق الاستقرار وتحفيز التعاون بين الطوائف المنقسمة والجماعات العرقية والأديان والقبائل، الأمر الذي يتطلب أهدافاً واضحة من خلال تحديد المصادر والخطط والأدوات لأي أمة من الأمم ترغب بمساعدة نفسها.

ولإنهاء هذه الحروب أشارت الدراسة إلى أن الطرق التي تعتمدها الولايات المتحدة وروسيا وتركيا والدول الأوروبية وإيران وإسرائيل والدول العربية ستؤدي إلى اخفاقات استراتيجية في الصراعات الأربعة الحالية وفي غيرها من الصراعات التي ستنشأ مستقبلاً، فإذا لم تنظر هذه الدول فيما وراء القتال وما وراء المنافع الضيقة القصيرة الأجل فإن نهاية أي صراع سيكون بمثابة مقدمة لصراع جديد وقد يحصل ذلك مباشرة بعد التوصل لاتفاق السلام.

يتبع صفحة 15

كيف السبيل لإنهاء الحروب في العراق وسوريا؟

ونبهت الدراسة إلى العديد من الخطوات التي ينبغي على الولايات المتحدة اتخاذها لتطوير استراتيجية كبرى فعالة لكل حالة من الحالات الأربعة المذكورة أعلاه؛ حيث ينبغي التوقف عن التركيز على تنظيم الدولة وعلى الأهداف الدبلوماسية قصيرة الأجل والبحث عن جواب للسؤال الأهم: كيف نهي هذه الحرب؟ ويمكن الإجابة على ذلك من خلال التركيز على الاستقرار والأمن الدائم اللذان يقدمان لكل فريق حصة معقولة من السلطة والثروة، وعدم انتظار انتهاء الصراع لتحقيق ذلك، بل يجب المبادرة إلى وضع خيارات إستراتيجية تركز على الأمن وذلك بالتعاون مع الدول الحليفة ومع الأمم المتحدة ومع المؤسسات الدولية كالبنك الدولي لتطوير أهداف وخطط عملية تقدم مبادرات حقيقية لمرحلة الأمن والاستقرار التي تلي مرحلة الصراع. كما ينبغي تجنب التطوير والتنمية والإصلاح حسب منظور الأمم المتطورة كالولايات المتحدة، بل يجب مساعدة كل بلد من البلدان لتحقيق احتياجاتها الأساسية بالطرق المتبعة لديها وفيما يتوافق مع الاحتياجات الشعبية، وعدم التسرع في تأسيس الدستور وتطبيق الديمقراطية التي لا تتعاطى واقعيًا مع الانقسامات الرئيسية والتي لا تكون الأمم المعنية جاهزة لتطبيقها، مع الضرورة الحذر من اتخاذ إجراءات مفاجئة في القوانين التي لا يريدها الكثيرون والتي لا يمكن تطبيقها، ويمكن تحقيق ذلك من خلال تحميل قادة الفرقاء الرئيسيين المسؤولية وربط المساعدات بالإنجازات لمنع الفساد وتعزيز الشفافية والمحاسبة، وذلك بالتعاون مع البنك الدولي والأمم المتحدة، والتنسيق مع دول الجوار لتحقيق الأمن الإقليمي. وأكدت الدراسة على ضرورة التخفيف من سباق التسلح الإقليمي، والحد من الصراع بين القوى الإقليمية قدر الإمكان، والممازجة بين الردع والدفاع الفعال مع السعي للتخفيف من الانفاق العسكري الإقليمي ومن سباق التسلح والقيام بالتركيز على التنمية وليس على استيراد الأسلحة، مشيرة إلى أنه لا توجد خيارات سهلة أو بسيطة، ولكن ينبغي القيام بأخف الضررين حينما يتعلق الأمر بالحروب وينبغي أن تركز الاستراتيجية الكبرى على التوقعات المنطقية وعلى المصادر والأطر الزمنية المعقولة. واختتمت الدراسة بالقول: "لا يمكن كسب حرب دون وجود خطة لتحقيق السلام".

البترول في "روج آفا كردستان" محرك للحياة وأساس في البناء

نشر موقع "ألمونيتور" تقريراً (15 أبريل 2016) أشار فيه الباحث مسعود حامد إلى أنه بعد الإعلان عن منطقة "روجافا كردستان" إقليمياً فيدرالياً، يجد الأكراد أنفسهم في مواجهة العديد من التحديات، وعلى رأسها إدارة الآبار النفطية، فقد كانت هذه الثروة تتمركز بكثرة في مدينة دير الزور وفي المناطق الكردية في الشمال الشرقي بكميات كبيرة، مما أدى إلى توجه الأنظار إليها، وأصبح الصراع على مناطق البترول أو الأراضي الخصبة هدف الجماعات الإسلامية، وخصوصاً "داعش" التي حاولت كثيراً اجتياح تلك المناطق، إلا أنها لم تتمكن من السيطرة عليها. وأشار التقرير إلى أن آبار البترول تنتشر في المناطق الكردية، وخصوصاً في مدينة رميلان حيث يوجد أكثر من 155 بئراً نشطاً تم إيقافها بالكامل تقريباً بعد اندلاع الثورة السورية، ولم يكن من السهل تشغيل تلك الآبار، فكان الكثير من السكان ممن بقوا في هذه المنطقة يحاولون الحصول على مادة البترول بالطرق التقليدية أو الصناعة اليدوية، لكن السلطات الكردية منعت تلك المحاولات وحاولت تشغيل بعض من تلك الآبار، ولو جزئياً كي يستفيد منها السكان، وإبعادهم عن الطرق التي قد تؤدي بحياتهم. وفي بعض المناطق السورية، سيطر بعض العشائر على آبار البترول وتمّ توزيعها لصالح أشخاص، كما في مدينة دير الزور. ورغم التوتر السائد في سوريا بشكل عام إلا أن الكرد أحكموا قبضتهم على آبار البترول، وكذلك إنتاجه، بحيث يتم توزيعه بقوانين حيث يتم إنتاج ما يقارب 75 ألف لتر يومياً من مادة المازوت، وتوزيعها من قبل السلطات الكردية على نحو 20 ألف نسمة في 7 بلدات، وكذلك على القطاع الزراعي في الدرباسية ومحيطها. وتعتبر مدينة الدرباسية من المدن المحاذية للحدود السورية-التركية، و تمتاز بخصوبة تربتها وبالمحاصيل الزراعية، إضافة إلى الناتج الوطني السوري من البترول، وكانت هذه المناطق العصب الرئيسي في إنتاج مادة البترول في زمن النظام السوري، وكان يتوافر بكثافة وبسعر زهيد جداً، ما يقارب 3 سنوات قبل اندلاع الثورة السورية. وأشار التقرير إلى أنه على الرغم من المحاولات المبدولة لضبط مادة البترول وتوزيعها على المواطنين فإنه لا يزال السكان في المناطق الكردية يطالبون المسؤولين بالمزيد من العمل من أجل توفير مادة البترول في المنطقة، وتنظيف المادة لتبقى صالحة أكثر لاستخدامات الآليات، خصوصاً بعد إعلان الفيدرالية في المناطق الكردية في 17 مارس الماضي.

كيف يمكن للولايات المتحدة الاستفادة من لعبة بوتين في سوريا

نشر موقع "ناشيونال إنترست" دراسة (11 أبريل 2016) أشار فيها الباحثان ألكساندر ديسينا ويوجين شتاينبريج إلى أن الهدف من العمليات الروسية في سوريا لم يكن تحسين موقف الأسد وإنما لدعم حضور الموقف الروسي على الساحة الدولية، فقد أصبحت موسكو لاعباً مؤثراً لا يمكن الاستغناء عنه في الساحة السورية وربما أن بوتين يحاول زيادة مكاسبه هناك لأجل الحصول على تنازلات في أوكرانيا، والعمل على رفع العقوبات الأوروبية المفروضة على بلاده.

ومن خلال إعلانه الانسحاب الجزئي من سوريا؛ فقد قدم بوتين روايته بأن روسيا هي جزء من الحل، حيث ألزمت الأسد الجلوس على طاولة المفاوضات وساعدت على تنفيذ وقف جزئي للأعمال القتالية رغم الخروقات، وأصبح تعاون بوتين مهم بالنسبة لما تأمل الولايات المتحدة تحقيقه في سوريا مما يضع روسيا في موقع القوى المؤثرة على الصعيد العالمي، كما أن مستقبل الأسد أصبح مرتباً ببوتين الذي أرسل رسائل مبطنة للأسد بأن مستقبله بيد روسيا وحساباتها على المسرح الدولي.

أما في الداخل فإن بوتين يريد الترويج لروايته القائمة على نموذج الحرب الباردة التي يتم بثها على محطات التلفزة الروسية حيث يستغل بوتين مسألة الحماسة القومية لشرعنة نظامه، ويبقى الخيار لدى الإدارة الأمريكية إن كانت تريد لبوتين أن يستمر في هذه اللعبة وأن تساعد على الاستمرار فيها.

ورأت الدراسة انه ينبغي على الولايات المتحدة مواجهة الميل الروسي لخوض المغامرات، خاصة وأن تكلفة الحرب في سوريا قد باتت باهظة على الأمن الإقليمي والدولي، ولكي تعمل الولايات المتحدة بفاعلية مع روسيا ينبغي عليها أن تعترف برؤية بوتين، وأن تستغل ذلك لمصلحتها، فإذا كان النجاح في السياسة الخارجية الروسية يشكل دعامة لنجاح السياسة الداخلية فإن لعبة بوتين ذات المحصلة الصفرية ليست بالضرورة بين المصالح الروسية والمصالح الأمريكية بل بين الهيبة الروسية والهيبة الأمريكية وليس من المستحيل التوصل إلى اتفاقية تحفظ هيبة بوتين وتحقق مصالح الولايات المتحدة في آن واحد.

وبناء على ذلك فقد رأى الكاتبان أنه بإمكان واشنطن تشجيع موسكو للتعاون معها في الشأن السوري من خلال الاستمرار في تأجيل طرح مصير الأسد فلو تم التعجيل بسقوط الأسد فإن ذلك سيؤدي إلى اقتتال داخلي بين فصائل المعارضة المشتتة، وسيؤدي ذلك إلى سيادة حكم الميليشيات وخلق معازل قوية للقاعدة وتنظيم الدولة، كما ينبغي على الولايات المتحدة أن تستجيب لدعوة الروس في إشراك الأكراد الذين يعتبرون حلفاء واشنطن الأوثق في الحرب على تنظيم الدولة في المفاوضات، كما يتعين على الولايات المتحدة أن تبقى منفتحة لحماية المصالح الروسية في سوريا بعد الحرب، فلو شعرت موسكو بأنها لن تتمكن من الحفاظ على قاعدتها البحرية ولن تكون حليفة للعالم العربي فعندئذ لن تتعاون في مسألة المفاوضات.

وأشارت الدراسة إلى أن تقديم واشنطن هذه التنازلات لموسكو سيحد من تصرفاتها العدائية، لكن حال لم تخفف موسكو من عدائيتها فعندئذ يتوجب على واشنطن ويمكنها زيادة الدعم لأوكرانيا، ومن الممكن لواشنطن أن تهضم الفساد المزمن وأن تزيد من مساعداتها المالية لكيف لمواجهة النفوذ الروسي فيما تستمر واشنطن بالعمل مع أوروبا في تشديد العقوبات على روسيا، وإذا شعر بوتين بالضغط الاقتصادي فإنه سيقوم بدوره بالضغط على الأسد في عدد من القضايا الحاسمة ليمسح بدخول القوافل الإغاثية والالتزام بوقف القتال، وربما القبول بخطة انتقال سياسي ذات مدة أطول، إذ إن واشنطن لا تملك خياراً آخر لذلك سوى زيادة الدعم للمعارضة السنية مما سيؤدي إلى تقوية الميليشيات الجهادية أو القيام بعملية عسكرية أوسع من عملية اجتياح العراق عام 2003 وهو خيار لا يلقى استحساناً لدى الجمهور الأمريكي.

واستنتجت الدراسة أن روسيا قد أثبتت أنها ليست مجرد قوة إقليمية بل قوة عالمية وهذا أمر يدعو للقلق إلا أن إنكار هذه الحقيقة سيؤدي إلى مزيد من المآسي في سوريا، ومن الممكن التنسيق مع موسكو بحذر، بحيث يمكن الاعتراف بشرعية بوتين لأجل تحقيق أهداف الولايات المتحدة.

التغيير الديمغرافي ضمانة الأسد للفوز بدويلة علوية

نشر معهد "أتلانتيك كاونسل" دراسة (7 أبريل 2016) أشار فيها الباحث غيث الأحمد إلى محاولات النظام السوري تأمين مناطق العاصمة دمشق، بدءاً من الزبداني على الحدود اللبنانية باتجاه محافظة حمص بجزئها الواقع غرب نهر العاصي، والتي يسيطر حليفه حزب الله نفوذه عليها، إضافة إلى المدن الساحلية، طرطوس واللاذقية، والتي يوجد فيها مركز ثقله من طائفته العلوية، وصولاً إلى مدينة كسب على الحدود التركية، وهي المنطقة التي يطلق عليها "سورية المفيدة"، ووضعا في الحسبان الخطة (ب) التي تقضي بانفراجه بدويلة علوية، في حال عدم تمكنه من إعادة بسط سيطرته على كامل الأراضي السورية. ولتحقيق ذلك فقد اعتمد النظام على إحداث تغيير ديمغرافي في هذه المناطق، من أجل بناء قاعدة دعم له، واستعادة شرعية حكمه، وهو يعمل على ذلك التغيير من خلال قصف المباني السكنية والبنية التحتية، وارتكاب المجازر، وتبني سياسة التجويع والحصار التي تنتهي بتهجير السكان الأصليين من مناطقهم، واستبدالهم بسكان موالين له، وتعزيز وجود المقاتلين الأجانب الموالين للنظام في مناطق سيطرته. وتنبع هذه الخطة من عدم قدرة النظام على السيطرة على المراكز الحضرية، مما يدفعه لتهجير السكان غير الداعمين من هذه المناطق، لبناء قاعدة دعم له، خصوصاً قبل إجراء الانتخابات. ورأى الباحث أن النظام يستमित في القتال داخل المناطق التي رسمها ضمن حدود دويلته العلوية، لكنه لا يبذل الجهد نفسه في المناطق الشرقية أو البادية أو الجزيرة، وخاصة محافظتي دير الزور والرقبة التي خرجت من سيطرته منذ أكثر من ثلاث سنوات، ولم تشن قوات النظام أي معركة تذكر أو محاولة لاستعادتهما. وأشار الباحث إلى أن النظام يحاصر في الوقت الحالي نحو 45 بلدة، ويستخدم ذلك بهدف تغيير ديمغرافية المناطق التي يسيطر عليها، حيث يقوم بتهجير السكان في هذه المناطق، ويحاول أن يتوصل إلى اتفاق مع المعارضة لتبادل السكان المعارضين له بالسكان الذين يدعمونه، وتعتبر الزبداني والمنطقة المحيطة بها ذات أهمية استراتيجية كبيرة للنظام السوري وحزب الله اللبناني، لذلك يسعى إلى تأمين مستودعات السلاح الموجودة بالقرب من هذه المنطقة، وتحصين القرى والبلدات الموالية له في الجانب اللبناني المحاذي للسلسلة الشرقية، والإبقاء على الطريق البري الذي يصله بالعاصمة دمشق، وفي هذا الصدد قام حزب الله بإنشاء قاعدة جديدة قريبة من الزبداني في يناير 2016 في مرج التل، حيث أجبر من يسكن على الطريق بين الزبداني ومضايا على إخلاء بيوتهم، ثم دمر بعض البيوت وترك باقي المنازل خاوية، ونقل عن جنود في الجيش النظامي يتعاونون مع النشطاء قولهم إن الحزب يسيطر على هذه القاعدة، ولا يستطيع جنود النظام دخولها، رغم أن علم النظام السوري مرفوع فوقها. وأشارت الدراسة إلى أن النظام استخدم كذلك أدوات قانونية في إطار سياسة التغيير الديمغرافي التي ينفذها في مناطق نفوذه، فقد بدأت محافظة دمشق بتنفيذ مشروع تنظيم شرقي حي المزة، استناداً إلى المرسوم التشريعي 66 لعام 2012، والذي كان قد أطلق عملية تنظيم مناطق المخالفات والسكن العشوائي في محافظة دمشق، ولكن سكان حي المزة يقولون إن المشروع يهدف لإعادة تنظيم ديمغرافية المنطقة، مشيرين إلى أن حي المزة، وخصوصاً بساتين المزة، ذات أهمية استراتيجية وسياسية، حيث أنها تعتبر مدخل مهم جنوب غربي دمشق، وفيها بنايات لوزارات الحكومة، ولكن معظم السكان يدعمون المعارضة، ويستثنى المشروع المنطقة الغربية، أو ما تسمى المزة 86، والتي تسكنها الطائفة العلوية، رغم أن المزة 86 منطقة مخالفة وسكن عشوائي. وفي أواخر عام 2015 بدأ النظام بإرسال تحذير لسكان حي المزة بالإخلاء من أجل الهدم، مستعيناً بعناصر من قوات الأمن، ووعدهم النظام أن يدفع لكل عائلة 30 ألف ليرة سورية شهرياً، ما يساوي 158 دولار أمريكي، لخمس سنوات بينما يقوم النظام بإعادة بناء المنطقة، ولكن السكان يقولون إنهم لم يحصلوا على أية أموال، وأن هذا المبلغ لا يغطي سعر إيجار بيت في دمشق. وفي مقابل تهجير نحو 200 ألف نسمة من هذه المنطقة؛ يثق النظام السوري بأبناء طائفته وعائلات المقاتلين الذين جلبهم من إيران وأفغانستان ولبنان والعراق لتأمينها، ويكثر في الأونة الأخيرة وجود الأجانب الموالين للنظام في دمشق، ولتبرير وجود المقاتلين الأجانب وتبني سياسة التغيير الديمغرافي، قال بشار الأسد في خطاب له أمام مواليه في 26 يوليو 2015 إن "سوريا لمن يقاتل دفاعاً عنها"، وبادر عقب ذلك إلى إصدار قوانين جديدة ترغم الشباب على الالتحاق بالخدمة العسكرية، وخفض معدل أعمار المطلوبين للخدمة الاحتياطية، مما أفرغ مناطق سيطرته من الشباب، الذين فضلوا اللجوء إلى أوروبا عبر البحر، وخاصة في مناطق سيطرة النظام. ورأى الكاتب أن النظام قد استخدم العديد من الممارسات القمعية لإحداث التغيير الديمغرافي، وحاول استغلال أحداث النزوح واللجوء التي باتت ظاهرة يومية في سوريا نتيجة الحرب، من أجل تأمين المناطق داخل "سورية المفيدة" والمحافظة عليها، واتخاذها ملجأً آمناً له لتأسيس قاعدة دعم له، لأن بشار الأسد لا يحظى بالشرعية والشعبية المطلوبين كي يحكم سوريا، حتى ولو استطاع السيطرة عليها بدعم روسيا وإيران وحزب الله والمقاتلين الأجانب.

كيف ستحدد حلب مصير سوريا؟

نشر معهد "ستراتفور" دراسة (12 أبريل 2016) تناولت فيه دور مدينة حلب المحوري في الصراع السوري، مشيرة إلى أن العمليات العسكرية الكبيرة التي تجري بالفعل في حلب والعمليات العسكرية المنتظرة، حيث يعتبر أكبرها وأكثرها حسماً هو القتال بين المعارضين والموالين على المدينة المقسمة، حيث تأمل دمشق تعزيز موقفها وعرقلة مفاوضات الانتقال السياسي من خلال تحقيق انتصار عسكري حاسم في حلب. وفي الوقت نفسه فإن الثوار يقاتلون من أجل بقاء قضيتهم، فإذا كان للمعارضة أن تفقد حلب، فإن أي انتصار عسكري ضد دمشق سوف يصبح حلماً بعيد المنال، وسوف يتعرض موقفها التفاوضي في جنيف إلى خطر شديد.

ونقل التقرير عن رئيس الوزراء السوري «وائل نادر الحلقي» تصريحه أن موسكو ودمشق تخططان لعملية مشتركة للسيطرة بشكل تام على المدينة، حيث تتدفق قوات ضخمة من الموالين للنظام من سوريا والعراق، وإيران، وباكستان، وأفغانستان، وحتى الفصيل الفلسطيني الموالي للحكومة سوف يشارك في المعركة، ومع إدراكها الجيد لخطط الموالين، فإن المعارضة أيضاً تواصل شن عملياتها في حلب، حيث تركز جبهة النصرة وأحرار الشام ووحدات الجيش السوري الحر ومجموعة أخرى من الفصائل المقاتلة انتباهها على الأجزاء الجنوبية من المحافظة.

وألمحت الدراسة إلى وجود صراعات أخرى تجري على قدم وساق في الجزء الشمالي من المحافظة، فعلى الرغم من أن تركيا والولايات المتحدة توافقان على ضرورة إزاحة «الدولة الإسلامية» من المنطقة فإن اختلافهما حول القوات التي يجب الاعتماد عليها في ذلك لا يزال يعيق التقدم. وتشعر أنقرة في المقام الأول أن عليها وقف تقدم قوات سوريا الديمقراطية التي عبرت نهر الفرات بعد الاستيلاء على سد تشرين وتمركزت بالقرب من بلدة منبج التي يسيطر عليها تنظيم «الدولة الإسلامية»، حيث تعتبر تركيا أن الأولوية هي منع وحدات الحماية الكردية من التقدم إلى الغرب، وتخشى من نجاح الأكراد في وصل صفوفهم إلى كانتون عفرين في شمال حلب ليصنعوا منطقة متصلة تحت سيطرتهم على طول الحدود التركية، وقد أبقى التهديد التركي والقيود الأمريكية هذه القوات بعيدة عن منبج لكن أنقرة تدرك أن معارضتها وحدها لن توقف تقدم الأكراد إلى الغرب، ولذلك فهي تمد قوات المعارضة بالأسلحة والمعدات وتدعمهم بالمدفعية الثقيلة من على الحدود، مما مكنتهم من التقدم شرقاً لمهاجمة تنظيم الدولة المتطرف لكن انتصارات المعارضة ضد التنظيم المتطرف لا تزال هشة.

ورأت الدراسة أن الصعوبات التي تواجهها المعارضة في مواجهة داعش تمثل فرصة بالنسبة إلى قوات الحماية الكردية لمواصلة تقدمها نحو منبج، وفيما يبدو أنه محاولة لتهديئة مخاوف تركيا شكلت هذه القوات ما يعرف بالمجلس العسكري لمنبج والذي يتكون من وحدة تركمانية و5 وحدات عربية متحالفة مع الأكراد لكن أنقرة لا تثق بالوحدات الكردية ومن المرجح ألا تسمح لهم بالتقدم أبعد من منبج، ونتيجة لذلك؛ سوف يستمر السباق الثلاثي بين الوحدات الكردية والمعارضين في عزاز، وقوات الحكومة السورية للاستيلاء على الكثير من الأراضي في شمال حلب. وفي الوقت نفسه، فإن «الدولة الإسلامية» سوف تواصل القتال للحفاظ على خطوط الإمداد المتبقية في المنطقة، ومراكزها السكانية الهامة في حلب، وموقفها الرمزي في دابق.

Orion House
104-106 Cranbrook Rd
Ilford
Essex, IG1 4L2

Info@strategy-watch.com

التقرير الاستراتيجي السوري

Strategy
WATCH



المركز
الاستراتيجي

تقرير نصف شهري يصدر عن المرصد الاستراتيجي بلندن، ويرصد أهم ما يرد في المصادر الغربية حول التطورات السياسية والعسكرية والأمنية وما يتعلق بها من دراسات في مراكز الفكر الغربية